



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: بنوك

دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي
دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2015

إشراف الدكتور:

إعداد الطلبة:

عادل زقير

❖ الحبيب سعدوني

❖ فيصل خلايفة

❖ عبد الغني عبد اللاوي

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر صنف - ب - بجامعة الوادي

د. بغداد بنين

مشرفا

أستاذ محاضر صنف - ب - بجامعة الوادي

د. عادل زقير

مناقشا

أستاذ محاضر صنف - أ - بجامعة الوادي

د. حمزة بالي

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

من كافح في سبيل تربيته . . . إلى والدي رحمه الله . .

والتي تحمل أخف كلمة نطق لها اللسان وتميز لضعها عرش الرحمان ، ووضعت تحت قدميها الجنات ، كانت الملاذ والمأوى سر السعادة والنجوى ، نبع الحنان ، ومبعث الأمان لكي أمي .

الى القلوب التي احاطتني بالجد والرعاية ، ورافقتني في دروب الحياة الى جميع اخوتي وأخواتي .

إلى كل من التفت بهم ، وسرت معهم على درب العلم والنعم والى جميع الاصدقاء والأصحاب رمز الوفاء والعطاء .

الحبيب

أهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

من كافح في سيد تريتينا ... إلى أبي وأمي

والى الى القلوب التي احاطتني بالجد والرعاية، ورافقتني في دروب الحياة الى جميع اخوتي
وأخواتي: على، حمزة، تقي الدين، حنان وصفاء

إلى كل من الثقت بهم، وسرت معهم على درب العلم والنعم والى جميع الاصدقاء
والاصحاب رمز الوفاء والعطاء: يوسف، محمد الطاهر، على، سليمان وعثمان...

والى الاخوال والخالات .. علي .. حسين .. عمار والصادق .. ومحمد ورضا

وبلقاسم .. وبوكتة .. وعائشة .. وبشيرة والزهرة ... وسعاد .

والى اعز الأعمام والعمات .. محمد العيد بكار الصادق .. بشيرة وفاطمة ..

فيصل

أهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

من كافح في سبيل تربيته... إلى والدي رحمه الله

إلى والدتي العزيزة

إلى زوجتي وأولادي - حذيفة، معتر بالله، محمد رياض

إلى جميع إخوتي وأخني

إلى جميع زملائي في العمل

إلى زميلي في إعداد المذكرة

عبد الغني

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لنا في هذا العمل

المناضع حتى خرج الى النور، فسيحانك لا اله الا انت أسغفرك وأتوب اليك

وبأسمى عبارات الشكر والثناء نتقدم الى اساتذنا الفاضل الاساذ الدكتور عادل زقيرين

بوافر الشكر والثناء على ما قدمه ويسر لنا من جهد وتوجيه في سبيل اخراج هذا العمل

الى الصورة التي هو عليها .

كما تجدر أن نتقدم بخزير الشكر الى الأساتذة الأجلء اساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والنجارية وعلوم النسيير بالوادي، اذ أضاءوا لنا الطريق وشروا ما غمض والنس

معناه في أذهاننا .

فنسأل الله أن يزيدنا علما وينفعنا بما علمنا انه ولي ذلك والقادر عليه وأخر دعوانا أن

الحمد لله رب العالمين .

الملخص

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع البنك المركزي وكيفية ادارته للسياسة النقدية ودوره في ضبط العرض النقدي مع دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2015 لذلك تم صياغة الاشكالية على النحو التالي : ما هو دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر وذلك من خلال استخدام ادوات السياسة النقدية ؟ بحيث تهدف الى ابراز أهمية البنك المركزي وسياسته النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال ضبط العرض النقدي لجعل كمية النقود المعروضة متلائمة مع امكانيات الاقتصاد الانتاجية الحقيقية، وكيفية قيام البنك المركزي بوظائفه لتحقيق سياسته النقدية الهادفة الى الوصول لمجموعة من الاهداف النهائية مرورا بأهداف وسيطية من خلال تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار وكذا تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل والتوازن في ميزان المدفوعات، من خلال مجموعة من الأدوات الكيفية والتنوعية ومن خلال استهداف المتغيرات النقدية والرقابة عليها في اطار استراتيجية حديثة تنادي بضرورة اعطاء درجة كبيرة من الاستقلالية . وقد تم اسقاط الجوانب النظرية على حالة الجزائر وأستنتجنا أن الجزائر قامت فعلا بمواكبة هذه المتطلبات ولو بدرجة نسبية باعتمادها على مجموعة من الأدوات التي أثرت على المعروض النقدي بالايجاب بالرغم من عدم استخدامها لبعض الأدوات كسياسة السوق المفتوحة غير أنها اعتمدت أداة الاحتياطي الاجباري الى جانب اداة استرجاع السيولة بالتحكم بشكل فعلي في فائض السيولة مدعما بذلك الاستقرار النقدي، وقد تمكن بنك الجزائر بفضل هذه الادارة من التحكم في معدلات نمو الكتلة النقدية ومجارات معدلات التضخم وتحقيق استقرار نسبي في الأسعار وأيضا تحقيق استقرار في أسعار الصرف رغم التقلبات في الأسواق العالمية بحيث نستنتج أن الجزائر ورغم النقائص فهي في تطور ملحوظ في تحقيق الاستقرار النقدي .

الكلمات المفتاحية : البنك المركزي ، السياسة النقدية ، الاستقرار النقدي .

Résumé:

Cette étude portait sur a été formulée la question de la banque centrale et la façon de gérer la politique monétaire et son rôle dans le contrôle de la masse monétaire avec une étude de cas de l'Algérie pour la période 2000-2015 si problématique comme suit: Quel est le rôle de la politique monétaire dans la stabilité monétaire en Algérie? Alors, qui vise à souligner l'importance de la politique monétaire de la banque centrale pour assurer la stabilité monétaire en ajustant l'offre d'argent pour le montant de la masse monétaire compatible avec les possibilités de l'économie productive réelle, et comment les fonctions de banque centrale pour atteindre sa politique monétaire visant à atteindre un ensemble d'objectifs finaux à travers les objectifs des titres en réalisant la stabilité du niveau général des prix, ainsi que la croissance économique et le plein emploi et l'équilibre dans la balance des paiements, grâce à une combinaison d'outils qualitatifs et qualitatifs et par le ciblage des variables monétaires et de contrôle dans le cadre d'une nouvelle stratégie Il appelle à la nécessité de donner un degré élevé d'autonomie. A baissé les aspects théoriques sur le cas de l'Algérie et a conclu que l'Algérie a déjà suivre le rythme de ces exigences, même un degré relatif en adoptant un ensemble d'outils qui ont affecté la masse monétaire par l'affirmative, mais pas utilisé pour une partie de la politique des outils marché libre, mais ils ont adopté l'outil de sauvegarde obligatoire ainsi que la récupération de l'outil de liquidité contrôler efficacement l'excès de liquidité qui a soutenu la stabilité monétaire, la Banque d'Algérie a réussi grâce à cette administration dans le contrôle des taux de croissance de la masse monétaire et maintenir les taux d'inflation et la stabilité relative des prix et aussi pour stabiliser le taux de change Rigg Les fluctuations des marchés mondiaux afin que nous concluons que l'Algérie et malgré les imperfections sont dans un développement remarquable dans la réalisation de la stabilité monétaire.

Mots-clés: banque centrale, la politique monétaire, la stabilité monétaire.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	الاهداء
	الشكر
	الملخص
I-III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
IV	فهرس الاشكال
أ-هـ	المقدمة العامة
29-2	الفصل الأول : مدخل الى البنك المركزي وادارة السياسة النقدية
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: ماهية البنك المركزي
3	المطلب الاول: نشأة وتعريف وخصائص البنك المركزي
3	الفرع الاول: نشأة البنك المركزي
4	الفرع الثاني: تعريف البنك المركزي
5	الفرع الثالث: خصائص البنك المركزي
6	المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي
12	المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي
12	الفرع الاول: مفهوم استقلالية البنك المركزي وأهم معايير الاستقلالية
13	الفرع الثاني: معايير استقلالية البنك المركزي
15	المبحث الثاني: إدارة السياسة النقدية
15	المطلب الاول : مفهوم وادوات السياسة النقدية
15	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية
15	الفرع الثاني :أدوات السياسة النقدية
20	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
20	الفرع الأول: الأهداف النهائية للسياسة النقدية
23	الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية
25	المطلب الثالث: قنوات ابلاغ السياسة النقدية
25	الفرع الأول: قناة سعر الفائدة:

فهرس المحتويات

26	الفرع الثاني: قناة سعر الصرف
27	الفرع الثالث: قناة الائتمان
27	الفرع الرابع: قناة اسعار الأصول أو السندات
29	خلاصة الفصل
63-31	الفصل الثاني : البنك المركزي الجزائري ودوره في المحافظة على استقرار العرض النقدي للفترة 2000-2015
31	مقدمة الفصل
33	المبحث الاول : بنك الجزائر وتوجهات السياسة النقدية خلال الفترة 1962-2000.
32	المطلب الاول : نشأة بنك الجزائر
32	الفرع الأول: المرحلة الممتدة من سنة 1962 الى سنة 1986
33	الفرع الثاني: المرحلة الممتدة من 1986 الى سنة 1990
34	الفرع الثالث: مرحلة ما بعد سنة 1990
35	المطلب الثاني : تطور السياسة النقدية في الجزائر
36	الفرع الاول : السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1962-1970.
36	الفرع الثاني : السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1971-1985.
38	الفرع الثالث : السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1986-1989.
38	المطلب الثالث : السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2000
38	الفرع الاول : مميزات السياسة النقدية بعد صدور قانون 90-10
40	الفرع الثاني : توجهات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون 90-10
42	المبحث الثاني : دور أدوات السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي للفترة 2000-2015
42	المطلب الاول : تطور المعروض النقدي في الجزائر للفترة 2000-2015
42	الفرع الاول :اهمية تعريف وقياس العرض النقدي
44	الفرع الثاني : تحليل تطور العرض النقدي في الجزائر للفترة 2000-2015
48	المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر للفترة 2000-2015.
48	الفرع الاول : معدل اعادة الخصم
50	الفرع الثاني :الاحتياطي الاجباري

فهرس المحتويات

52	الفرع الثالث :استرجاع السيولة وعمليات الأمانة
53	المطلب الثالث : دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي للفترة 2000-2015
53	الفرع الاول :تحقيق استقرار الأسعار والتحكم في التضخم
56	الفرع الثاني : استقرار سعر الصرف
59	خلاصة الفصل
62-60	الخاتمة العامة
66-64	قائمة المراجع

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
41	احتياطي الصرف من 1994 الى 2000 بالمليار دولار الامريكي	01
41	سعر الصرف من 1994 الى 2000 بالمليار دولار امريكي.	02
41	تطور المديونية ونسبة خدمة الدين من 1994 الى 2000 بالمليار دولار اميركي.	03
42	معدلات التضخم من 1994 الى 2000 .	04
44	جدول تطور العرض النقدي ومكوناته في الجزائر 2000-2015	05
49	اعادة الخصم للفترة 2000-2015	06
51	تغيرات نسبة الاحتياطي الاجباري بين سنتي 2000-2015	07
54	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000 الى 2015	08
56	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 2000-2015	09

فهرس الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
45	منحنيات تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	01
47	ايرادات المحروقات للسنوات 2012 الى 2015	02



المقدمة العامة

I. تحديد اشكالية البحث:

يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة، ليس فقط لدوره الهام في ملئ وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي. وإذا كان القطاع المصرفي في الحالة هذه واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية، فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية. و يعتبر البنك المركزي الجهة المسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي في الدولة (أو في مجموعة دول)، ويهدف بشكل عام إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في الدولة والإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم وتخفيض البطالة.

وفي ضوء ما سبق نلاحظ أن السياسة النقدية احتلت مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية. وكون العديد من الدول النامية ما تزال حديثة العهد بعملية إدارة الاقتصاد بالاعتماد بدرجة كبيرة على السياسة النقدية فإن الحاجة تستدعي إيلاء موضوع دراسة السياسة النقدية، وإخضاع تنفيذها للتقويم المستمر، حتى يتسنى للمختصين تطويعها وتكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها. أما بالحديث عن السياسة النقدية في الجزائر نجد أنها تمر بمرحلتين مهمتين يفصلهما قانون النقد والقرض وذلك باعتبار النقد عملية حساسية فقط قبل ظهور القانون وتفطن السلطات النقدية لهذا الدور الحيادي في نهاية الثمانينيات وأصبح الحديث عن السياسة النقدية ممكناً مع صدور قانون 90-10 الذي ظهر فيه اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود وكرس أيضاً مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدامها لما أظهرته من إيجابيات للاقتصاد الجزائري ومجاراتها لجميع الأوضاع التي مرت بها البلاد .

وعلى أساس ما تقدم فإن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال

الرئيسي التالي:

ما دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، وذلك من خلال

استخدام أدوات السياسة النقدية؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي السؤالين الفرعيين التاليين:

— ماهي وظائف البنك المركزي، وعلى ماذا يعتمد في التأثير على حجم العرض النقدي؟

— ما هو واقع السياسة النقدية في الجزائر وما هو دورها في التحكم في المعروض النقدي؟

II. فرضيات البحث :

للتطرق للاشكالية والاجابة على التساؤلات الفرعية السابقة وضعنا الفرضيات التالية:

- يقتصر دور أدوات السياسة النقدية في التحكم في الكتلة النقدية والحد من التضخم.
- السياسة النقدية في الجزائر فعالة في تحقيق أهدافها من خلال جميع أدواتها.

III. أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث في هذا الموضوع الى الدور الكبير الذي يقوم به البنك المركزي في ظل التحديات التي تشهدها المنظومة المصرفية في التحكم بمستوى المعروض النقدي وتحسين كفاءة سياسته النقدية ورفع النمو الاقتصادي في البلاد. وكما تكمن أهميته في معرفة تطورات المعروض النقدي الذي يعد من أهم المؤشرات التي من خلالها نتمكن من معرفة مستويات النمو الذي يشهده الأقتصاد.

IV. أهداف البحث:

من خلال هذا البحث للوصول إلى عدد من الأهداف التي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- التعرف على تاريخ نشأة البنوك المركزية على الساحة العالمية .
- التعرف على السياسة النقدية وكيفية إدارتها لأدواتها ،لتحقيق أهدافها.
- تحليل واقع الوضع النقدي في ومعرفة أهم الأدوات المستعملة في الجزائر.

V. أسباب اختيار موضوع البحث:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع الى مجموعة من الدوافع نذكرها في النقاط الآتية:

- يدخل هذا الموضوع ضمن التخصص وهو البنوك .
- الدور المهم الذي يقوم به البنك المركزي بمواجهة التقلبات الاقتصادية عن طريق صياغة لسياساته النقدية.
- الرغبة في التعرف على أهم طرق حفاظ البنك المركزي على الإستقرار النقدي وكيفية إدارته لأدوات سياسته النقدية لتحقيق ذلك.

VI. إطار البحث:

ينقسم إطار البحث إلى إطار مكاني هو الجزائر بلد دراسة الحالة، وإطار زماني هو الفترة 2000-

2015.

VII. المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

- تبعاً للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا في ذلك على:
- **المنهج الوصفي:** وذلك في استعراض ماهية السياسة النقدية وأدواتها وأنواع أهدافها وكيفية أوصولها عن طريق قنوات إبلاغها، والمعروض النقدي وتبين أهميته والعناصر المكونة له.
 - **المنهج التاريخي:** والذي تم الاستعانة به في تتبع مراحل نشأة وتطور البنك المركزي، كما تم استخدامه لدراسة أهم المحطات التي عرفتها تطورات السياسة النقدية في الجزائر والإصلاحات المتعاقبة عليها.
 - **منهج دراسة الحالة:** وهو الأسلوب الضروري لإعطاء البحث جانبه التطبيقي، ويعزى استخدامه إلى محاولة تحليل أنشطة بنك الجزائر وتحديد مدى محاولته إلى تحقيق الاستقرار النقدي اعتماداً على سياسته النقدية.

VIII. الدراسات السابقة :

- لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع البنك المركزي والسياسة النقدية سواء من تعلق منها بدراسة حالة الجزائر أو أي بلد آخر، ويعد بحثنا أحد حلقات الدراسات السابقة ولبنة جديدة تستند عليها الدراسات اللاحقة ومن بين هذه الدراسات على سبيل الذكر:
- **الدراسة الأولى:** أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011 بحيث استعرض الباحث موضوع النقود بصفة عامة واستعرضه لموضوع السياسة النقدية في الجزائر والتطرق إلى الجهاز المصرفي الجزائري وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها :
 - ✓ تعمل السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي والتحكم فيه لجعل كمية النقود المعروضة متناسب مع حجم الإنتاج الحقيقي.
 - ✓ تكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود الورقية والنقود الكتابية وأشباه النقود حيث عرف حجم نسبتها من الكتلة النقدية تباين بين الارتفاع والانخفاض.
 - ✓ تمكن بنك الجزائر من مواكبة الاتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية حيث قام بالتحول نحو استخدام الأدوات الغير مباشرة .

– الدراسة الثانية : بن لدغم فتحي ، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2011-2012. حيث استعرض الباحث كيفيات انتقال ادوات السياسة النقدية في الجزائر وتأثيرها على الاقتصاد وتوصل من خلال ذلك الى مجموعة من النتائج نبرز أهمها في ما يلي:

✓ أن التطور الاقتصادي والمالي يؤثران تأثيرا بالغا على الاطار المؤسسي الذي يحكم ادارة السياسة النقدية.

✓ تعتبر النتائج المتحصل عليها في الجزائر فيما يخص سعر الفائدة الخاص بالانتقال النقدي مماثلة للنتائج المدروسة من خلال خبراء اقتصاديون مثل شيرمان ألواني .

✓ قبل التحرير المالي سنة 1990 لم تلعب قنوات السياسة النقدية أي دور في الانتقال النقدي لا من أجل نمو الناتج الداخلي الخام بحيث لم تكن فعالة بما يكفي ومتطلبات الاقتصاد .

IX. هيكل البحث:

إعطاء هذا البحث حقه من التفصيل آثرنا تقسيمه إلى مقدمة عامة، فصل نظري وفصل تطبيقي، وخاتمة عامة ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

➤ **الفصل النظري:** والذي جاء بعنوان **مدخل الى البنك المركزي وأدارة السياسة النقدية** حيث يمكن اعتباره فصلا تمهيديا يهدف الى تعريف البنك المركزي وتاريخ نشأته لأول مرة وتبي بين وظائفه واسقلالته وكذا تطرقنا الى السياسة النقدية وأهدافها الوسيطة والنهائية والادوات المستعملة لابلاغها عن طرق شرح قنوات ايصالها.

➤ **الفصل التطبيقي:** بحيث جاء بعنوان **البنك المركزي الجزائري ودوره المحافظة على العرض النقدي للفترة 2000-2015** حيث يتم استعراض لأهم مراحل التي مر بها البنك المركزي الجزائري منذ الاستقلال ومسار سياسته النقدية والتعرض أيضا الى تطورات المعارض النقدي في الجزائر ولأدوات المستخدمة للوصول الى تحقيق الاستقرار النقدي.

الفصل الأول:

مدخل إلى البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية

تمهيد:

يؤدي القطاع المصرفي دورا هاما واستراتيجيا في ملئ وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل التراكم الرأسمالي الضروري لتحقيق النمو الاقتصادي. كما يمثل البنك المركزي المحور الرئيسي للقطاع المصرفي وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية، والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي مستدام.

وفي هذا السياق يتبع البنك المركزي سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما قصد الوصول إلى هدف معين كالمحافظة على استقرار قيمة النقد أو الحد من الضغوط التضخمية ... الخ أو مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من قنوات انتقال السياسة النقدية كقنوات الإبلاغ ومجموعة من الأدوات المختلفة. ولهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ماهية البنك المركزي وكيفية إدارته للسياسة النقدية، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

– المبحث الأول: ماهية البنك المركزي.

– المبحث الثاني: إدارة السياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي

البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي ولذلك فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد وهو الملجأ الأخير لمختلف البنوك عند الضرورة في إطار القوانين والتشريعات السائدة أو القائمة في كل دولة.

المطلب الاول: نشأة وتعريف وخصائص البنك المركزي

في هذا الصدد سيتم التطرق الى نشأة وتعريف وخصائص البنك المركزي

الفرع الاول: نشأة البنك المركزي

ليس هناك تاريخ محدد يشير إلى نشأة البنوك المركزية في دول العالم إلا إذا تم اعتبار تاريخ تحول بعض البنوك التجارية إلى بنوك مركزية هو تاريخ نشأتها، فمعظم البنوك المركزية نشأت في البداية كبنوك تجارية مملوكة للقطاع الخاص ومع التطور الإقتصادي والمالي في المجتمعات ونشوء العديد من المشكلات المرتبطة بجشع رأس المال من جانب ومن جانب آخر بعمليات الغش والخداع مع عدم وجود جهة رقابية تتصدى لتلك العمليات من الغش التي عادة يدفع ثمنها المواطنون الضعفاء في المجتمع. ومن هنا نشأت فكرة ضرورة وجود كيان عام مملوك للمجتمع كله أو الحكومة التي تمثله لكي تكون له السيطرة والتحكم في العمليات المالية بالدولة والقدرة على حماية النظام المالي والمصرفي الخاص بها وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع.¹

في مرحلة متأخرة بعد ظهور البنوك التجارية بفترة زمنية طويلة نوعاً ما، وقد نشأت البنوك المركزية بسبب الحاجة إلى بنك مركزي تتلاقى فيه كافة الأطراف المصرفية الأخرى بالدولة. إن لفظ البنك المركزي لم تكن معروفة قبل بداية القرن العشرين، ولكن ظهرت أهم وظائف البنك المركزي في البنوك التجارية التي كان لها سبق الظهور تاريخياً، وأصبحت بحكم التطور مركزاً للنظام النقدي والمصرفي لتنفرد بامتياز الإصدار النقدي ثم لتتحول فيما بعد إلى ما عرف باسم البنوك المركزية². هذا، ويعد بنك السويد المعروف بـ "sevrige riks banque" من أقدم وأهم تلك البنوك المركزية في العالم والذي تأسس في العام 1656، والذي تأسس كبنك تجاري مملوكاً للقطاع الخاص، بعد أحد عشر عاماً تحول إلى بنك تابع للدولة في العام 1667، وقد تطور هذا البنك لاحقاً حتى أصبح

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر 2010، ص 384.

² يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014، ص 9.

بنكاً مركزياً، يقوم بإصدار النقود الورقية القانونية حتى قبل صدور قانون عام 1809 الذي قضى باحتكار إصدار تلك العملات لهذا البنك. كما تم اختيار إدارة البنك وتوظيفها من قبل الدولة، فهم موظفين حكوميين تابعين للدولة، حيث يختار ملك السويد بنفسه رئيس البنك أو المحافظ ثم يقوم المجلس التشريعي بالسويد باختيار باقي المديرين الستة.¹

من أقدم البنوك المركزية أيضاً بنك إنجلترا وإن كان بصورة أخرى حيث ظل منذ تأسيسه بنكاً خاصاً يتبع القطاع الخاص حتى العام 1946 حيث تم تأميمه وضم ملكيته إلى الحكومة البريطانية، وقد تأسس بنك إنجلترا في العام 1604 كبنك خاص مملوكاً لمجموعة من الأثرياء البريطانيين تشاركوا في الاكتتاب في رأس ماله والذين كانوا من ذوي الصلة بالحكومة البريطانية ويتمتعون ببعض النفوذ الذي يتمتع به معظم الأثرياء في العالم كله. وقد تأسس هذا البنك بهدف تقديم قرض للحكومة البريطانية لمساعدتها في حروبها الخارجية الرامية إلى توسيع مستعمراتها حول العالم آنذاك. وقد قامت الحكومة البريطانية بمكافأة بنك إنجلترا الذي أقرضها كل رأس ماله، فمنحته الحكومة حقوق إصدار النقود الورقية القانونية في العام 1708 وبقي مسيطراً على إصدار النقود لسنوات طويلة تزيد عن قرن وربع، ففي العام 1826 قامت الحكومة البريطانية بمنح امتياز إصدار النقود الورقية لمجموعة أخرى من البنوك التي تأسست كشركات مساهمة وانتشرت في مناطق كثيرة متباعدة وليس لندن فقط كما كان من قبل.²

الفرع الثاني: تعريف البنك المركزي

يأتي البنك المركزي في قمة القطاع المصرفي للبلد. ويتولى إدارة السياسة الائتمانية والمصرفية في الدولة. ويشرف على تنفيذها. ومن هنا يمكن تعريف البنك المركزي كما يلي:

1. البنك المركزي هو مؤسسة مسؤولة عن الإشراف على النظام النقدي في بلد أو مجموعة من البلدان. تشمل مهامها الأساسية عادةً إصدار العملة، تنظيم عرض النقود والتحكم في أسعار الفائدة.³
2. البنك المركزي يمثل ذلك البنك الذي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة. ويستمد وجوده كمؤسسة عامة. ويقوم بجميع أعماله وفقاً لأحكام القانون. وله الحق في أن يمتلك. ويتصرف بممتلكاته. وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوى. وتقام عليه باسمه. ويكون له خاتم خاص به ويعفى من كافة الضرائب والرسوم والطوابع.¹

¹ يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص. 9.

² أمية طوقان، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، سوريا، 2005، ص: 2.

³ عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 61.

3. هو المسؤول عن عدة أشياء، أهمها وضع السياسة النقدية للدولة والتأثير في (وربما تحديد) سعر الصرف وسياسة الرقابة على البنوك ووضع قواعد الصيرفة بداخل البلاد.²

4. البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي، ويهدف أساسا على خدمة الصالح الاقتصادي العام في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية.³

ويمكن القول ، أن البنك المركزي في معظم الدول يعتبر المؤسسة التي تمثل السلطة النقدية وتمارس سلطاتها ويستمد رمزيتها كسلطة نقدية انطلاقا من احتكاره لإصدار النقود القانونية التي تشكل الأساس المادي لسيولة الاقتصاد. انطلاقا من هذا الامتياز يقع البنك المركزي في قمة النظام النقدي ويترتب على امتلاكه لمجموعة من السلطات وكذلك تحمله مجموعة من المسؤوليات تجاه الاقتصاد بصفة عامة.

الفرع الثالث: خصائص البنك المركزي

يشتمل البنك المركزي على العديد من الخصائص أهمها:⁴

- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي بما له من سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية وغير التجارية وبما له من القدرة على خلق وتدمير النقود القانونية دون سواها.
- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس بالعكس أي هو القادر على خلق النقود القانونية والمهيمن على شؤون النقد والائتمان (التسليف) في الاقتصاد الوطني ، فهو ليس مؤسسة نقدية عادية.
- ينفرد دون غيره من البنوك في كونه مؤسسة عامة تنظم عمل باقي البنوك وتشرف عليه وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفيذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.
- تعتبر النقود التي يصدرها البنك المركزي نقود قانونية ذات إبراء نهائي في التعامل في حين أن النقود التي تصدرها البنوك تبرئ ذمة المدين لكنها تلزم الدائن بقبوله في التعامل.
- البنك المركزي مؤسسة غير هادفة للربح بل يسعى إلى تحقيق الصالح العام على عكس البنوك التجارية التي يعتبر هدفها الأساسي هو تحقيق الأرباح.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص: 395.

² صبحي تاديس قريصة- مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان، 1983 ص: 26.

³ م،أ،ج، دي كوك ، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة ، لبنان ، 1987، ص: 25.

⁴ محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص ص: 146-147.

الفصل الأول : مدخل إلى البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية

- لا يتعامل البنك المركزي عادة مع عامة الأفراد كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية فهو يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك التجارية وبالتالي فهو لا يستطيع أن يقوم بالوظائف التي يقوم بها البنك التجاري.
- عادة ما يكون البنك المركزي مجبرا على عدم منافسة البنوك التجارية، وتعني المنافسة على مقدار الأرصدة التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي وفقا للقانون، وكذلك المنافسة على مقدار ما يصدره من أوراق نقدية قانونية. فالبنك المركزي لو قام بمنافسة البنوك التجارية فإنه يكون بذلك قد خرج عن وظيفته كبنك للبنوك وعن وظيفته الخاصة باعتباره الملجأ الأخير لإقراض البنوك التجارية.¹
- أغلب البنوك المركزية تكون ملكاً للدولة التي تتبع لها.

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

يهدف البنك المركزي في المقام الأول إلى تدعيم النظام النقدي للدولة والإشراف على الأوجه المختلفة للنشاط المصرفي، وفي سبيل ذلك فهو يقوم بمجموعة من الوظائف الأساسية والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً - إصدار أوراق البنكنوت:

يعتبر البنك المركزي محتكراً لعملية إصدار أوراق البنكنوت، وتمثل هذه العملية الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي، ولذا سمي ببنك الإصدار، وتقوم عملية الإصدار عن طريق تحويل البنك المركزي لأصول (أو حقوق له لدى الغير) إلى أوراق بنكنوت، وهذه الأوراق المصدرة تمثل التزامات على البنك المركزي قبل الأفراد والمؤسسات الحائزة لهذه الوحدات النقدية المصدرة². وكان إنفراد البنك المركزي بهذا الامتياز من العوامل الرئيسية التي ميزته عن البنوك التجارية، وزادت من مكانته عندما أصبحت أوراق البنكنوت المصدرة عملة قانونية لها قوة إبراء غير محدودة، وعندما استخدمتها البنوك كاحتياطي مقابل الودائع، ومن أهم المزايا المترتبة على تركيز وظيفة الإصدار في بنك مركزي واحد يذكر:³

أ. زيادة ثقة الجمهور المتعاملين في أوراق النقد المصدرة.

ب. تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطيات النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية مقابل الودائع.

ج. تقديم ضمان أكبر ضد الإنفراد في إصدار أوراق النقد الذي قد ينتج عن تعدد بنوك الإصدار.

¹ محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 146-147

² نفس المرجع، ص 147

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2001 ص ص 23-24.

علماً أنه إذا كان إصدار أوراق البنكنوت هو من اختصاص البنك المركزي وحده، فإن الدولة عادة ما تضع عدة قيود على نشاطه في هذا الخصوص، بحيث تضمن عدم الإسراف في الكميات المصدرة بما يهدد باختلال التوازن الداخلي والخارجي.

وتختلف هذه القيود باختلاف نظم الإصدار، ومن أهم نظم إصدار النقود ما يلي:¹

1. **نظام الغطاء الذهبي الكامل** : وطبقاً له يتم إصدار قدر معين من النقود وتغطي بالكامل بالذهب، وهذا النظام عديم المرونة حيث لا يمكن زيادة كمية النقود المصدرة إلا بزيادة الغطاء الذهبي.
 2. **نظام الإصدار الجزئي الوثيق** : وطبقاً له يتم تغطية قدر معين من الإصدار بسندات حكومية وكل ما تجاوز ذلك القدر يغطي بالذهب.
 3. **نظام الغطاء الذهبي النسبي** : وطبقاً له يتم تغطية أوراق النقد المصدرة بذهب يمثل نسبة من قيمتها ويغطي الباقي بعناصر أخرى مثل السندات والأذون الحكومية والكمبيالات التجارية. ويكمن جمود هذا النظام في حدود نسبة الذهب المقررة، حيث قد يعجز البنك المركزي عن تلبية احتياجات سوق النقد من أوراق البنكنوت إذا عجز عن توفير النسبة المطلوبة من الذهب.
 4. **نظام الحد الأقصى للإصدار** : وفقاً له يتم وضع حد أقصى لما يمكن للبنك المركزي أن يصدره من أوراق البنكنوت دون أي التزام بالاحتفاظ برصيد من الذهب، وبطبيعة الحال فإن الحد الأقصى يكون قابلاً للتغيير حسب الظروف.
 5. **نظام الإصدار الحر** : وفقاً له يتم خضوع حجم الإصدار إلى تقدير السلطات النقدية، واضطرت بعض الدول تحت ضغط الظروف إلى عدم النص في قانون الإصدار على حد أقصى لما يمكن للبنك المركزي أن يصدره من أوراق بنكنوت، وترك أمر تغيير حجم الإصدار كلية إلى تقدير السلطات النقدية. كما إن الغطاء في معظم التشريعات الحديثة أصبح متنوع العناصر، فقد يوجد إلى جانب الذهب العملات الأجنبية، وأذون الخزانة وصكوك الحكومة وما شابه ذلك، في حين تشكل كمية أوراق البنكنوت المصدرة خصوم البنك المركزي، فإن عناصر الغطاء تشكل أصوله، ومن الضروري تعادل مجموع الأصول مع مجموع الخصوم.
- ثانياً - القيام بدور بنك الحكومة ومستشارها المالي ووكيلها:

¹ سعيد سامي الحلاق - محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص:

يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية للحكومة، بتحصيل إيراداتها وصرف نفقاتها. كما ويحتفظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، فالحكومة تضع أموالها فيه، ولهذا أهمية كبيرة في النظام بصفة عامة لأن ذلك يؤدي إلى نتائج تختلف تماماً عن تلك التي تترتب على احتفاظ الحكومة بحساباتها في البنوك التجارية. ويقوم بوصفه وكيل بإصدار القروض العامة وبيع السندات الحكومية وأذون الخزانة نيابة عنها، والإشراف على عملية الاكتتاب، ويتعدى ذلك إلى تنظيم استهلاك و سداد الكوبونات، وعموماً يتولى البنك كل ما يتعلق بإصدار ودفع فوائده و سداد قيمة القروض نيابة عن الحكومة. هذا ويمثل مستشاراً للحكومة في الشؤون المالية والنقدية فيمد الحكومة بالمعلومات والنصائح اللازمة لاتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية.¹

ثالثاً- توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية عند الضرورة:

يقوم البنك المركزي بدور البنك بالنسبة للبنوك الأخرى، فيحتفظ بالأرصدة النقدية للبنوك التجارية، وذلك بالإضافة إلى أنه يقوم بدور المقرض الأخير بالنسبة لهذه البنوك عن طريق تقديم القروض (بضمانات معينة) أو عن طريق إعادة خصم بض الأوراق التجارية والمالية. وبطبيعة الحال يستطيع البنك المركزي أن يفرض - عند الإقراض أو إعادة الخصم - أسعار الفائدة التي تترأى له حتى يحول دون التجاء البنوك التجارية لهذا الأسلوب بصفة متكررة بما لا يتفق مع الصالح العام.²

رابعاً - القيام بعمليات المقاصة بين البنوك التجارية:

تحتفظ البنوك التجارية بجزء من احتياطياتها النقدية على هيئة ودائع لدى البنك المركزي، وهذه الودائع تمكن البنك المركزي من تسوية المديونيات المتبادلة بين البنوك التجارية - نتيجة إيداع العملاء في بنوكهم شيكات مسحوبة على بنوك أخرى- ولذا يقوم البنك المركزي بدور الوسيط بين البنوك التجارية عن طريق ما يسمى بعملية المقاصة، والمقاصة هي عملية تصفية للشيكات التي تتلقاها البنوك من عملائها بقصد تحصيلها لحسابهم من البنوك الأخرى.³

خامساً - تنظيم الرقابة على الصرف الأجنبي:

إن فرض الرقابة على الصرف إنما يتضمن ضرورة موافقة السلطات النقدية على كل عملية من عمليات تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية أو العكس، والواقع أن البنك المركزي يقوم بدور هام في تنظيم هذه العملية،

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق ص: 25.

² رشاد العصار- رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 65.

³ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 26

فهو الذي يحتفظ باحتياطيات الدولة من العملات الأجنبية، ويحدد أسعار وشروط تعامل البنوك الأخرى في النقد الأجنبي بيعاً وشراءً.¹

سادساً – الرقابة على الائتمان:

يقوم البنك المركزي بمراقبة حجم الائتمان المصرفي عن طريق التحكم في كمية النقود المصرفية التي تستطيع البنوك إنشائها بهدف تجنب زيادة كمية النقود المتداولة عن حجم السلع والخدمات مما يجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يسبب التضخم، كما ويهدف إلى تجنب نقص كمية النقود عن حجم السلع والخدمات مما يساعد على تجنب انخفاض المستوى العام للأسعار الذي يسبب ظاهرة الانكماش الاقتصادي. ويقصد بالرقابة على الائتمان: تحكم البنك المركزي في حجم كمية النقود التي تستطيع البنوك التجارية أن تخلقها بما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه منعاً للتضخم أو تجنباً للانكماش.²

ومن أهم الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان ما يلي:³

1 - تغيير سعر إعادة الخصم : والذي يقصد به سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك

التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذون أو ما يقدم لها من قروض وسلفيات مضمونة بمثل هذه الأوراق أو غيرها. إن سعر الخصم المحدد من قبل البنك المركزي والذي تقتض به البنوك التجارية يمثل المؤشر الذي تعتمد عليه البنوك التجارية في تحديد سعر الفائدة التي تمنح به قروضاً، فإذا ما قام البنك المركزي برفع سعر الخصم، فإن البنوك التجارية تقوم بنقل هذا العبء على عملائها عن طريق رفع سعر الفائدة على القروض، مما يترتب عليه الحد من رغبة الأفراد في الحصول على الائتمان، وبالتالي ينكمش حجم الائتمان، والعكس تماماً في حالة قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم.

2 - عمليات السوق المفتوحة : ويقصد بها قيام البنك المركزي تلقائياً ببيع وشراء الأوراق المالية في سوق

رأس المال بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع. وتعتبر هذه الوسيلة من الوسائل الفعالة في مقدرة البنوك على منح الائتمان، فعندما يرغب البنك المركزي بتنشيط الحالة الاقتصادية للدولة فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية ودفع قيمتها بشيكات مسحوبة عليه، ويترتب على ذلك ما يلي:

¹ محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص: 148.

² محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص: 148.

³ نفس المرجع، ص ص: 148 - 149 .

أ. عند تسليم البائعين لهذه الشيكات فإنهم يقومون بإيداعها لدي بنوكهم التجارية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الاحتياطيات النقدية لهذه البنوك، ومن زيادة حجم الودائع بأضعاف مقدار الزيادة في هذه الاحتياطيات.

ب. زيادة النقد المتاح لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وهو ما يحفز الإنتاج وزيادة العمالة ومن ثم ينتهي الأمر إلى حالة من الرواج العام، وعلى عكس ذلك فإن ما ساد الدولة من الرواج تخشي معها السلطات المسئولة أن تؤدي إلى حالة من التضخم، عندئذ يتدخل البنك المركزي بائعاً للأوراق المالية في سوق رأس المال ويقوم المشتري لهذه الأوراق بدفع قيمتها إما نقداً أو بشيكات.

3- تغيير النسبة القانونية للاحتياطي النقدي : وتتمثل في نسبة من الأرصدة النقدية التي تلتزم البنوك

التجارية قانونياً بالاحتفاظ بها من قيمة الودائع لديها لدى البنك المركزي. ويتناسب مقدرة البنك التجاري على خلق الودائع مع بقاء العوامل الأخرى على حالها عكسياً مع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، ولما كان البنك المركزي هو الذي يقوم بتحديد هذه النسبة فإنه يستطيع استخدامها لتقييد أو تسهيل خلق الائتمان حسب الظروف الاقتصادية السائدة، فإذا رغب البنك المركزي في مكافحة البوار التضخمية في النشاط الاقتصادي فإنه يلجأ إلى رفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، أما إذا رغب في إتباع سياسة توسعية فيمكنه تخفيض هذه النسبة، وفي هذه الحالة تسرع البنوك التجارية في زيادة أصولها وخصومها، وبذلك يزيد الائتمان وتتضاعف الودائع وينتهي الأمر في النهاية إلى انتقال الاقتصاد الوطني من حالة الكساد إلى حالة الانتعاش.¹ والجدير بالذكر أن سياسة تغيير النسب القانونية للاحتياطي النقدي تعتبر من أقوى الأسلحة النقدية التي يمكن للبنك المركزي استخدامها في الدول الآخذة بأسباب النمو حيث أن استخدام عمليات السوق المفتوحة يكاد يكون مستحيلًا بسبب ضيق سوق رأس المال، هذا بالإضافة إلى أن سياسة تغيير سعر إعادة الخصم تكون محدودة الأثر بسبب ضيق سوق الخصم في هذه الدول.

4- تحديد هامش الاقتراض : المقصود بذلك هو اشتراط البنك المركزي بضرورة قيام الأفراد بتمويل جانب

من مشترياتهم من الأوراق المالية على أن يتم الجزء الباقي عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية إذا ما

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 352 - 353.

رغبوا في ذلك . وفي حالة الرواج يمكن أن ترتفع هذه النسبة تجنباً للتضخم، أما في حالة الكساد فيمكن أن تنخفض تجنباً للانكماش.¹

5- وضع حد أعلى لسعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية : قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع زيادة ودائع العملاء، فتمنح فوائد على الودائع الجارية أو تتنازل عن شروط مرور فترة زمنية لسحب الودائع الآجلة، وقد يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعاً كبيراً، ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حداً أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية لا يجب على البنوك التجارية أن تتخطاه، وبالطبع فإن الحد يكون قابلاً للتغيير حسب الظروف الاقتصادية، فينخفض في حالة الزواج ويرتفع في حالة الكساد .²

6- الرقابة على شروط البيع بالتقسيط : يؤدي نظام البيع بالتقسيط إلى زيادة الاستهلاك بصفة عامة، ويمكن للبنك المركزي أن ييسر شروط هذا البيع في حالة الكساد عن طريق انخفاض الحد الأدنى لما يدفع مقدماً من ثمن السلعة، أو إطالة مدة التقسيط، أو غير ذلك، كما يمكن أن يقيد من الشروط في حالة الرواج عن طريق رفع الحد الأدنى لمقدم الثمن أو تقصير مدة التقسيط أو خلافه.³

7- الرقابة على الائتمان العقاري : من المعلوم أن مشكلة الإسكان تعتبر من المشكلات الرئيسية في معظم الدول إن لم يكن في جميع دول العالم، وقد يتمكن البنك المركزي المساهمة في التخفيف من حدتها عن طريق تسهيل الحصول على القروض لبناء المساكن وذلك عن طريق تخفيض القسط المقدم وإطالة مدة القرض وغير ذلك .⁴

8- التأثير الأدبي : يمكن للبنك المركزي إذ ما رغب في إتباع سياسة انكماشية (أو توسعية) أن يدعو المسؤولين عن إدارة البنوك التجارية ويصدر إليهم توجيهات بشأن تخفيض (أو زيادة) القروض التي يمنحها للعملاء وتقليل (أو زيادة) استثماراتهم بصفة عامة، وإذا كان التأثير الأدبي يعني في الظاهر مجرد التوجيه فإن فاعليته علمياً أبعد من ذلك بكثير.⁵

المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي

¹ أسامة محمد الفولي .مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ص69

² محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق ص: 151

³ نفس المرجع ، ص:151

⁴ أسامة محمد الفولي - ،مرجع سابق، ص: 71

⁵ نفس المرجع، ص 71

ازداد في وقتنا الحاضر أهمية قضية استقلالية البنوك المركزية وهذا بعد التزايد المستمر لعدد الدول التي قامت مؤخراً بتنفيذ تشريعاتها على نحو يمنح قدراً كبيراً من الاستقلالية للبنوك المركزية.

الفرع الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي وأهم معايير الاستقلالية

وفي هذا السياق، يقصد بالاستقلالية منح البنوك المركزية الاستقلال الكامل لإدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن الضغوط السياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية ومن خلال منحه حرية التصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية من ناحية أخرى، وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطاً لممارسة البنوك أعمالها في الوقت الحالي¹. وبشكل عام، يقصد باستقلالية البنك المركزي *Central Bank Independence*، انفصاله عن الحكومة، وهو مفهوم مشابه لاستقلالية القضاء. فالمؤسسة المستقلة هي التي تحدد أهدافها وتتخذ قراراتها من دون تدخل من الجهاز السياسي (السلطة التنفيذية). كما تنصرف استقلالية البنك المركزي في كثير من الأحيان إلى انعدام قدرة الحكومة على إجبار البنك المركزي على تمويل عجز الموازنة، والاستقلالية فيما يتعلق بالبنك المركزي غالباً ما تعني استقلالية آلية عمل السياسة النقدية.²

مع ذلك، قد يُفهم للوهلة الأولى من تعبير الاستقلالية أنه يعني الاستقلال التام للبنوك المركزية عن الحكومة من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية أو الهيكل التنظيمي. غير أن هذا التعبير لا يعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي، لأن هذا الأخير ليس سوى مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة، ولكن تعني استقلالية البنك المركزي أن تكون قرارات البنك، وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة النقدية، مستقلة وأن تكون هذه السياسة متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة. كما تعني الاستقلالية أن يكون البنك المركزي مفوضاً وحده بالعمل على تحقيق استقرار الأسعار، وأن يتمتع المسؤولون الرسميون في البنوك المركزية بالاستقلالية، خصوصاً فيما يتعلق بتعيينهم وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل انتهاء المدة المحددة لهم في القانون، وأن يتمتع البنك المركزي بالاستقلال المالي أيضاً.³

الفرع الثاني: معايير استقلالية البنك المركزي

تواجه الدراسات المعنية باستقلالية البنوك المركزية صعوبة كبيرة خاصة في قياس درجة الاستقلالية، نظراً لأن هذه الأخيرة بطبيعتها لا يمكن قياسها كمياً بشكل دقيق لما يحكمها من عوامل تشمل أحكاماً قيمية ونسبية،

¹ يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص: 39

² عادل أحمد حشيش، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، لبنان، 1993، ص: 201

³ سهير معتوق، استقلالية البنك المركزي المصري، مجلة كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص: 7

مع ذلك اتفقت معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنك المركزي على مجموعة من المعايير التي تحدد على أساسها مدى هذه الاستقلالية، ومن أبرز هذه المعايير:¹

1) رسم السياسة النقدية: تختلف الجهة المسؤولة عن وضع وتحديد السياسة النقدية باختلاف درجة الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي، ذلك ان البنك المركزي المستقل لديه صلاحيات لوضع وتحديد السياسة النقدية بمقتضى التفويض الذي منحه له القانون بحرية دون ان يتلقى أي تعليمات أو توجيهات من الحكومة. في حين تكون السياسة النقدية في حالات أخرى من مسؤولية الحكومة، حيث تتولى الأخيرة تقريرها وتحديد أهدافها.

2) أهداف البنك المركزي: يتمتع البنك المركزي باستقلالية أكبر حين يناط له - وفقاً للقانون- عدد محدد من الأهداف، ويؤثر إسناد عدد كبير من المهام إلى البنك المركزي ضعفاً في الاستقلالية التي يتمتع بها في إدارته للسياسة النقدية. وعلى العكس من ذلك فإن تحديد مهمة البنك المركزي بشكل دقيق، مع التركيز والتأكيد على تحقيق الاستقرار في القيمة الداخلية والخارجية للعملة، يعد من أهم المؤشرات الدالة على استقلالية هذا البنك عن الحكومة.

3) التمثيل الحكومي في إدارة البنك المركزي: يؤثر تكوين مجالس إدارات البنوك المركزية تأثيراً كبيراً على طبيعة العلاقة بين البنوك والحكومات، ففي بعض الحالات تعد هذه المجالس بمثابة قناة رسمية للحكومة لممارسة تأثيرها بصورة مباشرة على قرارات البنك المركزي. وفي كثير من الدول تقوم الحكومة بتعيين معظم، إن لم يكن كل، أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي. الأمر الذي يمكن الحكومة من ممارسة تأثيرها من خلال وجودها المباشر في تلك المجالس. وقد يتمتع ممثلو الحكومة بكافة حقوق بقية الأعضاء بما في ذلك حق التصويت على قرارات البنك المركزي ما يمنحهم قدرة أكبر في التأثير على قرارات البنك وسياساته.

4) حدود البنك المركزي في تمويل الحكومة : وضعت معظم البلدان قيوداً مشددة على إمكانية اقتراض الحكومة من بنوكها المركزية، خشية ان يؤدي الإفراط في الاقتراض إلى التضخم. وتمثل هذه القيود أحد المظاهر العامة للاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي في تحديده وتنفيذه للسياسة النقدية. وقد منعت اتفاقية ماسترخت عام 1993 بصورة قاطعة تمويل عجز الموازنة في الدول الأعضاء عن طريق اللجوء إلى الاقتراض

¹ يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص.123.

من البنك المركزي، وبدأت الدول الأوروبية الموقعة على تلك الاتفاقية تعدل قوانينها بحيث تضمنها نصوصاً تمنع مثل هذا الاقتراض.¹

5) حرية استخدام الأدوات النقدية : إن عدم قدرة البنك المركزي على استخدام أدوات السياسة النقدية التي يراها مناسبة، ومن دون حاجة للحصول على موافقة الحكومة، يضعف من استقلالية البنك المركزي. وتتفاوت قدرة البنك المركزي على استخدام أدوات السياسة النقدية بين الدول تفاوتاً ملحوظاً، ففي البعض منها يتمتع هذا البنك بجرية كبيرة في مجال استخدام تلك الأدوات وفي البعض الآخر يتطلب مجرد تغيير البعض منها- مثل تغيير متطلبات الاحتياطي القانوني على سبيل المثال- الرجوع إلى الحكومة.²

6) الاستقلال المالي للبنك المركزي : يحتل موضوع الاستقلال المالي للبنك المركزي أهمية خاصة في دراسة علاقة هذا البنك بالحكومة ومدى استقلاله عنها، فاشتراط الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة على موازنة البنك المركزي قد يشكل في حد ذاته وسيلة غير مباشرة تستخدمها الحكومة للتأثير على قرارات البنك المركزي، وذلك عن طريق الحد من قدرته في الحصول على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم إتباعه لتوجيهاتها.³

7) سلطة الحكومة في تعيين وعزل إدارة البنك المركزي. في معظم بلدان العالم يتم إسناد مهمة تعيين محافظ البنك المركزي وكبار مسؤوليه إلى السلطة التنفيذية (الحكومة) ولا يتعارض ذلك مع استقلالية البنك. ومعنى ذلك أن الاستقلالية لا تتعارض مع قيام الحكومات بتعيين محافظ البنك المركزي وأعضاء الهيئات العليا في هذا البنك. غير أنه في الدول التي تتمتع فيها البنوك المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية، نجد أن السلطات الحكومية تخضع لقيود ومحددات في مجال تعيين وإقالة

محافظي البنوك المركزية، لعل أبرزها:⁴

✓ ضرورة وجود نسبة من التعيينات لا تتولاها الحكومة، وذلك بهدف الحد من نفوذ الحكومة في هذا المجال ومنعها من الانفراد بكافة التعيينات.

✓ تحديد مدة البقاء في المنصب بحيث تكون طويلة نسبياً مقارنة بالدورة الانتخابية، وذلك للتقليل من تأثير الحكومة على مجلس إدارة البنك المركزي.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الأردن، 2006، ص ص: 89-90

² محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص: 102

³ محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 103

⁴ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص ص: 91-92،

✓ يشترط الحصول على موافقة البرلمان (السلطة التشريعية في البلد) عند قيام الحكومة بتعيين كبار المسؤولين في البنك المركزي.

المبحث الثاني: إدارة السياسة النقدية

تثبت الأدبيات الاقتصادية أن السياسة النقدية تحتل مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال اتاحتها القدرة على التحكم في المعروض النقدي بما يوائم حاجات النشاط الاقتصادي لبلد ما.

المطلب الأول: مفهوم وادوات السياسة النقدية .

في هذا الصدد يتم عرض مفهوم وأدوات السياسة النقدية.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها : تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية. ويعرفها **Kent** بأنها :ادارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على اهداف معينة.¹ وهناك من عرف السياسة النقدية بأنها:

¹ عبد المنعم سيد على، اقتصادات النقود والمصارف، الدار الأكاديمية للنشر، الاردن، 1988، ص 372.

الفصل الأول : مدخل إلى البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية

- ويمكن التعريف بالسياسة النقدية على أنها: مجموعة من القواعد والوسائل الأساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.¹
- تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي مهمة البنك المركزي والمتمثلة في ممارسة الرقابة على النقود من خلال معدلات الفائدة.²
- وهكذا، يمكن إعطاء مفهوم للسياسة النقدية، وهي عملية التحكم التي يقوم بها البنك المركزي في المعروض النقدي بما يوائم حاجات النشاط الاقتصادي من خلال أدوات وتدابير السياسة النقدية.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية.

تتنوع ادوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود أو التحكم في المعروض النقدي وهذا التنوع يتباين بين ادوات كمية ويطلق عليها مجموعة الادوات التقليدية وبين ادوات كيفية تستخدم في دولة دون اخرى وتختلف من فترة لاخرى داخل دولة نفسها.

أولاً - الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

يوجد ثلاثة ادوات كمية يستخدمها البنك المركزي أو السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود يمكن تحليل كل واحدة منها بشئ من التفصيل على النحو التالي:

(1) سعر إعادة الخصم:

لقد كان بنك إنجلترا أول من طوّر سعر الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان، واستعمل البنك سعر خصمه المعروف باسم Bank Rate لأول مرة في سنة 1839.³ ويقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي، خصم الأوراق التجارية التي سبق وأن خصمها البنك التجاري، وهو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة في المدة القصيرة. كما يعرف سعر الخصم: بأنه عبارة عن سعر الفائدة أو

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 18

² عبد المنعم سيد على، مرجع سابق، ص: 372.

³ صبحي تادرس قريصة - محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، لبنان، 1983، ص: 378،

التمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة . ومضمون هذه العملية هو أنه قد تحتاج المشروعات المختلفة إلى سيولة لتمويل احتياجاتها، وهي بذلك تلجأ إلى البنوك التجارية لإمدادها بأدوات الدفع اللازمة، لضمان استمرار نشاطها في حالة ما إذا كانت السيولة متوفرة فتقوم (البنوك التجارية) بتوفير السيولة للعميل في شكل قروض أو خصم الأوراق التجارية أي إعطاء للعميل ما يسمى بالقيمة الحالية للأوراق المحصومة وهي عبارة عن القيمة الاسمية لهذه الأوراق التجارية مخصوم منها فائدة بمعدل معين يطلق عليها اسم معدل أو سعر الخصم.¹

أما في حالة عدم توفر السيولة لتقدم القروض لعملائها فإنها تكون مضطرة (البنوك التجارية) إلى الالتجاء إلى البنك المركزي للحصول على مواد نقدية إضافية لتمويل عملياتها (باعتباره مصدرها والقرض النهائي في الاقتصاد) إما بالاقتراض المباشر أو من خلال خصم الأوراق التجارية التي بمحفظتها، فيعرض البنك سعر الفائدة الذي يراه مناسباً على هذه البنوك والذي تحمله بدورها لعملائها (علاوة على عمولتها في ذلك). فإذا كانت هناك بوادر تضخم، رفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على كل من البنوك التجارية وعملائها، فيجد من حجم الائتمان ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد. أما إذا كانت هناك بوادر انكماش فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد.

مما سبق يتضح أن سياسة سعر إعادة الخصم تؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال قنوات ثلاث هي:

حجم احتياطات البنوك، سعر الفائدة وتوقعات الأفراد.

- عند انخفاض سعر إعادة الخصم تقتصر البنوك التجارية من البنك المركزي فتزداد احتياطياتها وبالتالي يزداد المعروض من النقود وينخفض سعر الفائدة، أما عندما يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم لإتباع سياسة انكماشية فتقوم البنوك التجارية بتسويق قروضها إلى البنك المركزي لتجنب سعر الفائدة المرتفع، فتقل احتياطياتها وينخفض عرض النقود وبالتالي يرتفع سعر الفائدة.
- أما بالنسبة إلى توقعات الأفراد فقد تكون داعمة لسياسة البنك المركزي أو معاكسة لها. فلو رفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم فيتوقع الأفراد بداية سياسة انكماشية وارتفاعاً مقابلاً في أسعار الفائدة وانخفاضاً مقابلاً في أسعار الأوراق المالية، فيقوم الأفراد ببيع الأوراق المالية التي بحوزتهم لتخفيض الخسارة المحتملة ويحجمون عن الاقتراض متوقعين ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة فيتم

¹ مصطفى رشدي شبحه، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1985، ص: 244،

تسريع أحداث السياسة الانكماشية مما يدعم سياسة البنك المركزي. أما لو عاكست توقعات الأفراد ما قام به البنك المركزي من رفع سعر إعادة الخصم. كأن يكون توقعهم عدم استمرار ذلك فيقومون على عكس ما أشير إليه سابقا وذلك بشراء الأوراق المالية بأسعار يتوقعون ارتفاعه، فترتفع أسعار الأوراق المالية وتنخفض أسعار الفائدة مما يعكس سياسة البنك المركزي¹.

– وأخيرا يمكن القول أن سعر الخصم يعتبر مؤشرا لدى البنوك التجارية يمكن من خلاله التعرف على واقع واتجاهات السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي.²

(2) عمليات السوق المفتوحة:

تعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية بغرض التأثير في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، ومن ثم في قدرتها على خلق الائتمان وخلق نقود الودائع. يقصد بسياسة السوق المفتوحة، قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكا أو أفرادا من جميع الأنواع وخاصة السندات الحكومية، وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وقد يصل الأمر أحيانا ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية وذلك للتقليل من السيولة لدى الأفراد وفي حالة قيامه ببيع الأوراق المالية وزيادتها في حالة قيامه بشرائها. كما تستخدم هذه السياسة للتأثير في كمية العرض النقدي ومن ثم سعر الفائدة حينما يقوم البنك المركزي بشراء أوراق الحكومة المالية من الوحدات الاقتصادية الأخرى في السوق المفتوح، تأخذ كمية النقود المتداولة واحتياطات البنوك التجارية في الزيادة، كما تأخذ أثمان هذه الأوراق المالية في الزيادة أيضا وهكذا تؤدي الزيادة في العرض النقدي والزيادة في مقدرة البنوك على الإقراض من جهة والزيادة في أسعار الأوراق المالية من جهة أخرى إلى تخفيض سعر الفائدة. كذلك حينما يقوم البنك المركزي ببيع أوراق الحكومة (السندات) إلى الوحدات الاقتصادية الأخرى (مثل شركات التأمين، والشركات الصناعية... الخ) في السوق المفتوح تأخذ كمية النقود المتداولة واحتياطات البنوك التجارية في النقصان، كما تأخذ أسعار هذه الأوراق المالية في الهبوط أيضا، وهكذا يؤدي النقص في العرض النقدي والنقص في مقدرة البنوك على الإقراض من ناحية والهبوط في أسعار الأوراق المالية من ناحية أخرى إلى رفع سعر الفائدة السائد في السوق. بمعنى أنه في حالة توسع الائتمان عن الحجم الذي يرغب فيه البنك المركزي، فيقوم هذا الأخير

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 203،

² أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، مصر، 1990، ص ص: 266 – 267،

بيع الأوراق المالية الحكومية (السندات) فيقيم الأفراد بشرائها بنقود وشيكات فينخفض الاحتياطي النقدي المصرفي وبالتالي ينخفض حجم القروض وتقل الودائع حتى تعود نسبة الاحتياطيات إلى الحد الأدنى المطلوب.¹

إن قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية دفعة واحدة يخفض قيمتها الفعلية عن قيمتها الاسمية فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية عن أسعار الفائدة الاسمية عليها، نتيجة العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة عليها، فترتفع تكلفة الاقتراض مما يؤدي إلى التقليل من الاقتراض. أما في حالة انكماش الائتمان عن الحجم الذي يرغب فيه البنك المركزي فيقوم هذا الأخير بشراء الأوراق المالية الحكومية من السوق المفتوحة، ويدفع قيمتها بنقود وشيكات يودعها البائعون في حساباتهم في البنوك التجارية، فتزداد إيداعاتها هي الأخرى لدى البنك المركزي فتزداد سيولة الجهاز المصرفي وتتوسع البنوك التجارية في الائتمان ومنح القروض.²

قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية مرة واحدة يرفع قيمتها الفعلية عن قيمتها الاسمية فتنخفض أسعار الفائدة الحقيقية عن أسعار الفائدة الاسمية، فتنخفض تكلفة الاقتراض ومن ثم التوسع فيه تحدث عمليات السوق المفتوحة أثرها على النقود الموجودة في التداول، ومن ثم على النشاط الاقتصادي ككل عن طريقتين:

- ✓ التأثير في احتياطيات البنوك التجارية ومن ثم في مقدرتها على منح الائتمان وهو تأثير مباشر.
- ✓ التأثير في أسعار الفائدة على السندات وهو تأثير غير مباشر.

3) نسبة الاحتياطي الإجباري:

يعرف الاحتياطي القانوني بأنه احتياطي السيولة حيث أن البنوك التجارية يمكن أن تتضمن احتياطياتها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقود سائلة إضافة إلى الأصول السائلة الأخرى الممثلة بالأسهم والسندات والكمبيالات والذهب والعملات الصعبة. وعادة فإن البنك يفرض على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي ويطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني، حيث أن البنوك التجارية يجب عليها وبصفة إجبارية وبمقتضى القانون الاحتفاظ بها، ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه. وأول من اعتمد أداة الاحتياطي القانوني هي الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1933 ومن ثم استعمل في باقي دول العالم.

في بداية الأمر كانت سياسة الاحتياطي ترمي إلى حماية المودعين من الأخطاء التي قد تنجم عن التصرف غير الرشيد للبنوك التجارية، ثم أصبحت عبارة عن أداة يمكن بواسطتها التأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، حيث منح المشرع للبنك المركزي سلطة تغيير الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي لأغراض السياسة

¹، عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 24،

² أحمد جامع مرجع سبق ذكره ص 268،

النقدية، وتعد هذه السياسة من السياسات التي تستخدم في مكافحة الكساد والتضخم وذلك من خلال رفع أو تخفيض نسبة الاحتياطي. فعندما يريد البنك المركزي أن يجد من قدرة البنوك التجارية في التوسع في الائتمان، فإنه يلجأ إلى مطالبتها لرفع نسبة الاحتياطي القانوني وبالتالي تقل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان. فعلى سبيل المثال يستطيع البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي القانوني من 5% إلى 10% بهدف الحد من التوسع في الائتمان، ويحدث العكس تماما إذا ما أرادت السلطة النقدية زيادة قدرة البنوك التجارية في التوسع في الائتمان.¹ إن سياسة الاحتياطي القانوني هذه تكون فاعلة في حالات التضخم أكثر منها في حالات الانكماش، فرفع نسبة الاحتياطي القانوني في حالات التضخم، لدى البنك المركزي يعني تقليل حجم القروض وبالتالي تقليل خلق الودائع والائتمان (لأن البنوك التجارية متوسعة فعلا في منح القروض). أما في أوقات الانكماش أين يكون الطلب على القروض من جانب المستثمرين منخفضا، الأمر الذي يعني وجود أرصدة عاطلة لدى البنوك التجارية وبالتالي لو خفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فإن الطلب على القروض قد لا يزداد رغم تخفيض شروط الافتراض أي أن خفض نسبة الاحتياطي القانوني لن يزيد عن كونه إضافة أرصدة تغذية لدى البنوك التجارية وبالتالي فلن يتغير شيء. ولذلك فإن أداة نسبة الاحتياطي القانوني بحاجة إلى أداة أخرى تعمل معها عندما يكون الأمر متعلق بالانكماش وقد تكون سياسة السوق المفتوحة.²

ثانيا- الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:

ويرجع اللجوء إلى تلك الأدوات اعتبارات جديدة من أهمها محاولة تلافي العيوب التي تتولد من الاعتماد على الأدوات الكمية وحدها للتأثير على عرض النقود. وتستخدم أيضا لتعصيد الأدوات الكمية. والهدف من استخدام تلك الأدوات هو أحداث تغييرات هيكلية في هيكل الائتمان وبالتالي المعروض النقدي لخدمة قطاع معين مثل القطاع التصديري من اجل تشجيع الصادرات وعلى الاخص الصادرات السلعية وقد يكون الغرض هو الحد من الائتمان في قطاع معين واثاحة الائتمان لاغراض المضاربة وكذلك الائتمان في قطاع التجارة مثل تجارة السيارات. وعموما تتمثل أهم الأدوات الكيفية التي تستخدم في السياسة النقدية وهي³:

— سياسة السقوف الائتمانية بغرض السيطرة على التضخم خلال فترة زمنية وينتهي العمل بها بعد تحقيق الغرض منها.

— تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القرض.

¹ أحمد جامع، مرجع سابق، ص: 268

² عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق، ص: 20.

³ عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق، ص 28،

- تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض ، مثل زيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الموجهة لتمويل بيع السلع بالتقسيط مثلا.
- التمييز بين القروض حسب الاصل المقدم كضمان.
- تحديد أجل استحقاق القروض المختلفة طبقا لدرجة استخدام القرض.
- الحصول على موافقة البنك المركزي على قروض المصارف التجارية التي تتجاوز قيمتها مقدارا معيناً .

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف وغايات السياسة النقدية بين الدول المتقدمة والدول النامية وحسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنظم الاقتصادية السائدة واحتياجات وأهداف المجتمعات. ففي الدول الصناعية هناك اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف والاقْتِصَار على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار، أي استهداف التضخم، والعكس فالدول النامية تعلق عليها العديد من الأهداف، وعموماً يمكن التفريق بين الأهداف النهائية والوسيطية.

الفرع الأول: الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

من الجدير بالذكر أن هذه الأهداف ليست محل اتفاق من حيث عددها، ذلك أن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع والتصنيف في هذه الأهداف، ونذكر منها:

أولاً - استقرار المستوى العام للأسعار:

تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار، والنمو الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة كما تعانیه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية، إذ تساعد على توسع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر، لأن انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي. ويمكن فيما يلي حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار إذا ما ارتفعت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:¹

¹ وحيد مهدي عامر، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 26،

أ. الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني : حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة.

ب. الأثر على الدين : إن ارتفاع الأسعار تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود والمستفيد هنا هو المدين على حساب الدائن.

ج. الأثر على ميزان المدفوعات : إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتوجات الوطنية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات.

د. الأثر على إعادة توزيع الثروة : إذ أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في العقارات والسندات وغيرها، سيكونون في وضع أفضل مما يحققونه من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم مما يزيد من دخولهم.

من هذه الآثار وغيرها يمكن ملاحظة أهمية الاستقرار النسبي وليس المطلق في قيمة النقود، وكهدف ينبغي أن تسعى إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية والسياسية النقدية في معظم البلدان وعلى اختلاف درجة تطور نظامها الاقتصادي واختلاف طبيعته الاجتماعية.¹

ثانيا - توازن ميزان المدفوعات:

تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى تقليلا لإئتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة إرتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات. ومن ناحية أخرى يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال المتعاملين الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات وهكذا نجد أن تقليل حجم النقود الإئتمانية داخل الإقتصاد الوطني من خلال رفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات.²

ثالثا - التوظيف الكامل:

¹ وحيد مهدي عامر. مرجع سابق ص 27.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 21.

تختلف معالجة البطالة وتحقيق العمالة الكاملة من البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى البلدان المتخلفة. وعلى الرغم من وصول البلدان المتقدمة إلى نمو اقتصادي كبير وتحقيق الرفاهية الاقتصادية إلا أنها لا تزال تعاني من البطالة وهناك طاقة انتاجية غير مستغلة. أما البلدان المتخلفة فلا زالت تعاني من ضعف استغلال الطاقة الانتاجية العاطلة وعدم القدرة على توفير الامكانيات العملية لاستيعابها. هذا يتزامن مع برامج التنمية الاقتصادية واستقبال التيارات التضخمية المستوردة والهيكلة. ونستنتج مما تقدم أن السياسة الاقتصادية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال. فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الاعمال على الاستثمار فتتخفف البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل .

1

رابعاً- تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي:

يعتبر من أهم أهداف السياسات الاقتصادية، وقد بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاهتمام قبل ذلك على هدف تحقيق العمالة الكاملة، ودور السياسة النقدية هو تحقيق معدل مرتفع للادخار والتأثير على معدل الاستثمار من خلال التوسع الائتماني، حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع اقتصادياتها على طريق النمو الذاتي السريع. ويمكن استخدام السياسة النقدية في رفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم. وبالتالي توظيف عمالة أكثر وزيادة الدخل في النهاية رفع مستوى المعيشة والنمو، وحتى يكون هناك سير سليم للاقتصاد فإن ذلك يتوقف على قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية. وعند كلامنا عن النمو الاقتصادي كهدف للسياسة النقدية يجب أن نلاحظ التفرقة بين النمو والتنمية، فالنمية تعني تغير في السنوات الأخيرة ليحقق ثلاثة أهداف أساسية وهي: القضاء على الفقر وعلاج أسبابه، تحسين نوعية الحياة، ودعم القدرة على النمو.²

وأما النمو فيعني معدل تغير الناتج الكلي الحقيقي، إذا فكلاهما مرتبط بدرجة التطور الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي مركز على التغير في الناتج الكلي الحقيقي، أما التنمية تشمل التغير الهيكلي في الناتج، وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي لتحسين معيشة الأفراد ككل. وهكذا درج الاقتصاديون على استعمال كلمة النمو للتعبير عن التطور الاقتصادي في البلدان المتقدمة، أما مصطلح التنمية فيستعمل عند الحديث عن التطورات في الدول

¹ وحيد مهدي عامر، مرجع سابق، ص: 27.

² وحيد مهدي عامر، مرجع سابق، ص 27-28

المتخلفة أو ما يسمى بالدول الساعية للتقدم. ومشكلة الدول المتخلفة عندما تريد تحقيق التنمية الاقتصادية تتمثل في قصور مواردها الداخلية وخاصة المالية لتوفير التمويلات اللازمة للاستثمارات المخططة في التنمية، وضعف القدرة على تنمية رأس المال المادي والبشري، وهذا يتطلب تحقيق معدل مرتفع للاادخار، وبالتالي فإن دور السياسة النقدية هو تحقيق معدل مرتفع للاادخار والتأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال زيادة الفرص الائتمانية، ويجب أن لا تقع هذه السياسات في تفضيل التضخم باعتباره يساعد على تخفيض البطالة، وزيادة معدلات التشغيل حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع اقتصادياتها على طريق النمو الذاتي السريع.¹

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تعتبر هذه الأهداف عن تلك التغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

- وجود علاقة بينها وبين الأهداف النهائية.
- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

أولا - سعر الفائدة:

تتخذ السلطة النقدية من معدل الفائدة الحقيقي هدفا وسيطا لها، إلا أنها تطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة وقصيرة الأجل والنقود، والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن مشكل الوقوع في التضخم مما يفقد أسعار الفائدة الحقيقية أهميتها كمؤشر. كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق.²

ثانيا - سعر الصرف:

يستخدم كهدف للسلطة النقدية، وذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير (سعر الصرف) يشكل ضمانا باستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج. ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف، مما يدفع السلطات النقدية إلى

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص : 22- 24

² محمد ابراهيم عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص: 151،

التدخل في التأثير على سعر الصرف واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، دون ضمان النجاح وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف.¹

ثالثا - المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق وهي تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان. وتمثل بالنسبة للنقدويين الهدف المركزي للسلطات النقدية وذلك بثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي. ولهذا السبب فان السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت اهدافا في هذه المجمعات بالتدريج بداية بشكل غير معلن ثم بشكل معلن . كالنظام الفيدرالي للاحتياطي الأمريكي ابتداء من 1972 م بنك ألمانيا الفيدرالي انطلاقا من 1974 م بنك إنجلترا وفرنسا انطلاقا من 1976 م وذلك طبقا للنظرية النقدية التي تنص على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت من 3 الى 5 % للنقد. إذ يعتقد النقدويون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي وهذا ما نجد فيردمان نص عليه الذي حسبته توجد ثلاث مزايا لمنهج التثبيت هي : -يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار -زيادة معدل النقود بمعدل ثابت فان السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر اخرى عند حدها الأدنى - تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الاسعار في الاجل الطويل ثابتا .

ومن جملة مبررات استعمال المجمعات النقدية كاستهدافات وسيطية ما يلي :

1. ان المجمعات النقدية تستقطب اهتمام البنوك المركزية في التي تقوم بتحديدتها وحسابها .
2. يمكن التعرف عليها بسهولة من قبل الجمهور ولذلك فان الكتلة النقدية يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها ولكن في السنوات الاخيرة لم تعد سهلة نظرا لتغير سرعة تداول النقد والابتكارات المالية الحديثة

هناك من يؤيد المجمعات الواسعة كاستهدافات وسيطية نتيجة لهذه الابتكارات لأنه يسمح بالتقرب اكثر الى الحدود القصوى للتوظيفات النقدية على عكس المجمعات الضيقة التي تركز على الوظيفة الضيقة للنقود غير ان هناك من ينادي بأهمية المجمعات الضيقة كهدف وسيط ذلك لأن إعادة تركيب جديد لمحافظ الاوراق المالية يصيب

¹ أحمد جامع ، مرجع سابق ، ص: 308،

الجمع الواسع بتشوهات لا تعكس بالضرورة تغيرات في سلوك الانفاق كما أنه قد تخفض درجة مراقبة السلطة النقدية للمجمعات الواسعة مقارنة بالمجمعات الضيقة .¹

المطلب الثالث: قنوات ابلاغ السياسة النقدية

إن اختيار الأدوات الملائمة التي تمكن من تحقيق أقصى النتائج يفترض وجود علاقة متينة بين الأهداف المتوخاة وهذه الأدوات، وهذا يحيل إلى النظريات الاقتصادية وإلى القوانين التي تعدها حول المنظومة الاقتصادية والتي تحبر عن الميكانيزمات أو قنوات نقل الدوافع النقدية إلى الاقتصاد. ومن المهم أن يدرك أصحاب القرار في مجال السياسة النقدية وخاصة أصحاب القرار في مجال السياسة الاقتصادية، كيف وعن طريق أي قناة ترسل قراراتهم نحو الاقتصاد والتي اتخذوها عن طريق استعمال الأدوات، لكي يتمكنوا من التأثير على الاقتصاد ومن ثمة إنجاز أهدافهم النهائية. وتتمثل هذه القنوات فيما يلي:

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة:

ان قناة سعر الفائدة هي التي تنقل أثر السياسة النقدية وتعد الأهم من بين قنوات الانتقال وهو أن أثار السياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية تنتقل الى الاقتصاد الحقيقي عبر قناة سعر الفائدة . بحيث تؤدي السياسة النقدية التوسعية الى انخفاض في سعر الفائدة الحقيقي والتي تؤدي الى انخفاض تكلفة رأس المال ومن ثم زيادة الاستثمار وبما أن الاستثمار هو احد مكونات الطلب الكلي فان ارتفاعه سيؤدي الى زيادة الناتج القومي . ويرى بعض الاقتصاديون أن السياسة النقدية قادرة على التأثير في النشاط الاقتصادي حتى عندما تقترب معدلات الفائدة من الصفر . وهذا ما يمكن ملاحظته في بعض الاقتصاديات المتقدمة مثل اليابان او ما يسمى باتباع معدلات الفائدة الصفرية فمع سعر فائدة اسمي قريب من الصفر فان سياسة نقدية توسعية يمكن ان ترفع مستوى الاسعار المتوقع ومن ثم ارتفاع معدل التضخم المتوقع والذي يخفض من سعر الفائدة الحقيقي حتى لو كان معدل الفائدة الاسمي قريبا جدا أو حتى صفرا الا انه يحفز الانفاق عبر قناة سعر الفائدة والذي يؤدي الى زيادة الناتج . ان معدلات الفائدة الحقيقية المنخفضة تؤدي الى ارتفاع الاستثمار في رأس المال الثابت في قطاع الاعمال ودور السكن والانفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة حيث تؤدي الى زيادة الناتج وبالعكس تؤدي السياسة النقدية الانكماشية الى رفع اسعار الفائدة مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال وبالتالي التخفيض الطلب على الاستثمار ومن ثم انخفاض الطلب الكلي ومنه الحد من النمو . والسياسة النقدية

¹ أكن لونيس. السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. تخصص نقود وبنوك. جامعة الجزائر. السنة الجامعية 2010-2011. ص.ص 43-44.

الانكماشية هي أن ينزل البنك المركزي الى السوق المالي كبائع سندات مقابل تحصيل قيمتها سيولة الامر الذي يمكنه من ابتلاع النقود المتداولة الاضافية والخارجة عن حاجة الافراد.¹

الفرع الثاني: قناة سعر الصرف

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن الاستقرار في سعر الصرف . وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات حيث تعود الاهمية الى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل الى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيه على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال . وتعمل قناة سعر الصرف الى جانب اسعار الفائدة لان انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالودائع بالعملة الاجنبية ولذلك أثر على انخفاض قيمة الودائع الوطنية مقارنة بنظيرتها الاجنبية وهذا ما يؤدي الى انخفاض وتدهور في قيمة العملة الوطنية فتتخفف اسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالعملة الاجنبية وهذا ما يؤدي الى الزيادة في صافي الميزان التجاري ومنه زيادة الانتاج الكلي وهذا مع مراعاة شروط تخفيض العملة وكذلك يجب أن لا يكون الانخفاض في اسعار الفائدة مضرًا بقيمة العملة الوطنية . وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة انكماشية ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني عنها في الخارج وهو ما يعمل على استقطاب رأس مال اجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة المحلية ويؤثر على الصادرات التي تكون معاينته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي مما يصيب الاقتصاد الوطني بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة مصاحبتها بسياسات اخرى لمعالجة هذه الآثار السلبية .²

الفرع الثالث: قناة الائتمان

تشير هذه القناة الى ان حجم الائتمان يعتبر احد المتغيرات المهمة بالنسبة للسياسة النقدية وذلك للعلاقة الوطيدة بحجم الانفاق الكلي وتمارس هذه القناة في السياسة النقدية الكلية وتعمل من خلال قناتين فرعيتين هما³:

¹ أكن لونيس . مرجع سابق ص 62.

² أكن لونيس . مرجع سابق ص 63.

³ بن لدغم فتحي. ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري . أطروحة دكتوراة غير منشورة . كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية . تخصص نقود بنوك ومالية . جامعة تلمسان . السنة الجامعية 2011-2012 ص ص 19-20

1. قناة الاقراض المصرفي : من خلال هذه القناة يتم اتباع سياسة نقدية توسعية التي تعمل على زيادة

احتياطيات البنوك والودائع لديها وهذا الامر يعني ارتفاع حجم القروض البنكية المتاحة مما يؤدي الى ارتفاع الانفاق الاستثماري والموارد المالية المتاحة لاقراض القطاع العائلي وقطاع الاعمال وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي ومعدل نمو الناتج.

2. قناة ميزانية المؤسسات : يؤدي انخفاض عرض النقود الى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات

والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقراض ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة الى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة مما يزيد من مخاطر اقراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام .

الفرع الرابع : قناة اسعار الأصول أو السندات :

وتنقل هذه القناة السياسة النقدية من خلال قناتين فرعيتين هما: نظرية "توبن للاستثمار على الاستهلاك. تنص "نظرية توبن" على أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة مما يجعل السندات أقل جاذبية مقارنة بالأسهم. وينتج عن ذلك ارتفاع أسعار أسهم الشركات مما يشجع زيادة قيمتها السوقية مقارنة بتكلفة رأس المال ويتوجب الشركات على إصدار أسهم جديدة بأسعار أعلى، واستخدام العائد المحقق في شراء سلع استثمار. كما توجد قناة بديلة لنقل أثر السياسة النقدية من خلال أسعار الأصول، وهي أثر الثروة على الاستهلاك حيث يتحدد مستوى الاستهلاك بناءً على مستوى الدخل الدائم للفرد. ويشمل هذا الدخل رأس المال الحقيقي والبشري، إلى جانب الثروة المالية، والتي تمثل الأسهم أحد أكبر مكوناتها. وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الأسهم يزيد من قيمة الثروة، مما يحفز على زيادة مستويات الاستهلاك، والطلب الكلي، والناتج. وتجدر الإشارة إلى أن التعريف الشامل للثروة، في إطار كل من نظرية توبن وأثر الثروة، يتسع ليشمل الأراضي والعقارات.¹

¹ أكن لونيس. مرجع سابق ص 64.

خلاصة الفصل :

- من خلال تطرقنا الى الجانب النظري للبنك المركزي كسلطة نقدية فهو يعتبر الهيئة المكلفة بادارة الجانب النقدي في الاقتصاد ويظهر ذلك من خلال الادوار المختلفة التي يقوم بها فهو يعتبر بنك الاصدار وبنك الحكومة ومستشارها وبنك البنوك والمشرف على شؤون الائتمان .وهو ايضا المسؤول عن عدة اشياء اهمها وضع السياسة النقدية للدولة والتأثير على اسعار الصرف ووضع قواعد الرقابة على البنوك وانطلاقا من هذه المميزات يقع البنك المركزي في قمة النظام المصرفي للبلاد وينفرد دون غيره من البنوك في كونه مؤسسة عامة تتمتع بالاستقلالية في ادارة السياسة النقدية وبالتعامل مع البنوك التجارية دون الأفراد.
- تحتل السياسة النقدية مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية وذلك لعملها على تنظيم النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهدافها الوسيطة والنهائية وذلك بالاعتماد على عدة ادوات متمثلة في نوعين الادوات الكمية والكيفية للسياسة النقدية عن طرق قنوات ابلاغ المتمثلة في قناة سعر الفائدة وقناة سعر الصرف وقناة الائتمان وأيضا قناة أسعار الاصول التي تسعى من خلالها الى تحقيق اقصى النتائج.

الفصل الثاني:

البنك المركزي الجزائري ودوره في المحافظة على استقرار العرض النقدي

للفترة 2000-2015

تمهيد:

بعدها تطرقنا للجوانب النظرية لهذه الدراسة من خلال الفصل الاول الذي تناولنا فيه الإطار النظري للبنك المركزي بما يتعلق بماهية البنك ونشأته وأهم خصائصه ووظائفه ومفهوم استقلاليته. وأيضا تم التطرق الى الجانب النظري للسياسة النقدية بما يتعلق بمفهومها وأدواتها وأهم اهدافها الوسيطة والنهائية وكذا تناولنا قنوات ابلاغ هذه السياسة.

وفي هذا الفصل سيتم دراسة حالة الجزائر وذلك من خلال محاولة اسقاط الجوانب النظرية على الجزائر لمحاولة معرفة دور البنك المركزي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي. حيث يتم عرض أهم التطورات في المعروض النقدي للاقتصاد الوطني في هذه الفترة ومدى فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق هذا الاستقرار.

ولتوضيح ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

- المبحث الأول: بنك الجزائر وتوجهات السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2015.
- المبحث الثاني: دور أدوات السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي للفترة 2000-2015.

المبحث الاول: بنك الجزائر وتوجهات السياسة النقدية خلال الفترة 1962-2000

بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري وإصدار الدينار الجزائري، ولهذا من الملائم التطرق الى لمحة تاريخية عن نشأة بنك الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا وتطور السياسة النقدية، وكذا التطرق الى توجهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 الى 2015.

المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر

وفي هذا الصدد يتم عرض أهم المراحل التي مر بها بنك الجزائر بعد الاستقلال على النحو التالي:

الفرع الأول: المرحلة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1986

تقرر انشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01 جانفي 1963، وبذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962. وقد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة لهذه الهيئة:

— يتمثل الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة.

— بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار والاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياته وبموجب المهام المسندة للبنك المركزي الجزائري في إطار القانون 62-441، نجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك للبنوك وبالتالي تم منعه من القيام بأية عملية مع الخواص الا في حالة الاستثناء التي تقتضيها المصلحة الوطنية. بعدما كان البنك ينحدر من البنك الفرنسي¹.

وبعد رفض البنوك الاجنبية تمويل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-1966 أرغم بنك الجزائر

والخزينة العمومية على القيام بالتمويل المباشر خاصة لقطاعي الزراعة والصناعة وهذه الوضعية أنشأت ازدواجية

¹ محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 104

وتناقض في النظام المصرفي وبذلك قامت السلطة بتأميم البنوك الاجنبية ابتداء من 1966 التي نتج عنها ثلاث بنوك جزائرية وهي البنك الوطني الجزائري والقروض الشعبي الجزائري وبنك الجزائر الخارجي وبذلك تم تجاوز¹ مشكلة الازدواجية والرفض ونتيجة لذلك تم تقليص دور بنك الجزائر في تقديم القروض بعد ظهور هذه البنوك ولم يكن له دور في التحكم في العرض النقدي وما جسدت ذلك قانون المالية لسنة 1966 الذي ألزم بنك الجزائر بتقديم القروض والتسيقات للخزينة بدون حدود ولو بغير مقابل. وبعدها جاء الاصلاح لسنة 1971 بهدف ازالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة العمومية في تمويلها للاستثمارات ويعتبر المبدأ الذي يقوم عليه اصلاح 1971 هو مركزية النظام المالي للاقتصاد في يد الخزينة العمومية وفي سنة 1978 تم التنازل على الاصلاحات التي جاءت بها سنة 1971 حيث حلت الخزينة مكان البنوك في تمويل الاستثمارات المخططة بواسطة القروض طويلة الاجل واقتصر دور البنوك في عمليات التنمية واضعاف قدرتها في تعبئة المدخرات وأصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في منح القروض مع تعاضم دور الخزينة في هذا المجال. وكان هذا الاصلاح محدود الفعالية بسبب استحواذ الخزينة العمومية على صلاحيات النظام المصرفي بشكل واضح هذا ما استدعى ادخال اصلاحات تمثلت في اعادة هيكلية المنظومة المصرفية سنة 1982 حتى سنة 1985 نتج عنها مصرفان جديدان هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية وبالرغم من ذلك لم تؤدي هذه الاصلاحات الى نتائج ايجابية وبذلك ظهرت اصلاحات 1986.²

الفرع الثاني: المرحلة الممتدة من 1986 إلى سنة 1990

أظهرت التغييرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها، وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به. وقد سجلت سنة 1986 الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، واتخاذ جميع التدابير الضرورية للقليل من خطر عدم استرداد القرض.

كما استعاد البنك المركزي في نفس الوقت صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية، حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الإطار بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد

¹ محمود حميدات، مرجع سابق ص: 104.

² نفس المرجع، ص: 104

سكوف إعادة الخضم المفتوحة لمؤسسات القرض. بالإضافة إلى ذلك، أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض. وجاء القانون 88-01 ليؤكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري، كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية بصفتها شخصية معنوية خاضعة للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية. وعلى هذا الأساس تضع نصوص الإصلاح نهائيا، نشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية في دائرة المتاجرة بطرح المبدأ التالي: هل هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها. وعليه أصبح القانون المصرفي لسنة 1986 المدرج في إطار الاقتصاد المخطط غير ملائم، وجاء قانون 88-06 المؤرخ في 12/01/1988 ليدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية فيإمكانه إصدار القوانين والتنظيمات كمؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية مراقب مسيري التدفقات المالية من وإلى الخارج بالإضافة إلى مهامه التقليدية.¹

الفرع الثالث: مرحلة ما بعد سنة 1990

تعطي إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق بالنقد والقرض استقلالية نسبية للبنك المركزي، ويعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه: مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية²، ويخضع بنك الجزائر الى قواعد المحاسبة التجارية، وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة، وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 88-01 في 11 جانفي 1988. يتضمن البنك المركزي محافظا يساعده ثلاث نواب له ومجلس النقد والقرض، ومراقبون يتولون شؤون المديرية والإدارة والمراقبة على التوالي، يعين المحافظ بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات ويعين نوابه بنفس الكيفية لمدة خمس سنوات، ولا يمكن إحالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة عجز أو خطأ فادح. يتضمن مجلس النقد والقرض الذي يترأسه المحافظ، نواب المحافظ الثلاثة وثلاثة موظفين سامين يختارهم رئيس الحكومة نظرا لخبرتهم وكفاءتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية.

ويعمل مجلس النقد والقرض تارة بصفة مجلس إدارة لبنك الجزائر وهو يمتلك عندئذ الصلاحيات العادية

الخاصة بمجلس إدارة، كما يتصرف تارة أخرى بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام المنوطة

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 200-201

² نفس المرجع، ص ص: 200-201

بالبنك المركزي. وتقوم الحكومة باستشارة بنك الجزائر بالنسبة لكل مشروع قانوني أو نص تنظيمي خاص بالمالية أو النقد كما يمكن لبنك الجزائر اقتراح أي إجراء من شأنه أن يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات، على الوضعية المالية العامة، وعلى تطور الاقتصاد الوطني بصفة عامة، كما يلزم قانون النقد والقرض بنك الجزائر باطلاع الحكومة على كل أمر من شأنه أن يمس بالاستقرار النقدي. يتمتع مجلس النقد والقرض بطبيعة الحال بكل الصلاحيات الأخرى الخاصة بأية سلطة نقدية كتحديد القواعد والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية لا سيما في مجال التغطية و توزيع أخطار السيولة والملاءة وهو ما يعكس الاهتمام بسير ومن النظام المالي. كما يستلزم على اللجنة المصرفية أن تكون حاضرة وأن تمارس العملية الوقائية، ويتجلى هذا الدور الوقائي للجنة المصرفية من خلال ممارستها في آن واحد لمراقبة قد نصفها بغير المنتظمة ومراقبة التسيير، خاصة وأن القانون يمنحها صلاحية مطالبة أي بنك باتخاذ كل إجراء من شأنه أن يصحح أساليب تسييره، وعلى كل حال فان اللجنة المصرفية ترأب احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر في مجال تقييم وتغطية الأخطار.¹

وقد تم إنشاء السوق النقدية في جوان 1998، وفتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية للتدخل في السوق النقدية بصفتها مقترضة، سمحت هذه العملية للبنك المركزي بمراقبة هذه السوق و ذلك باستعمال أسعار الخصم التي أصبحت أعلى من سعر الفائدة في هذا الإطار بإمكان البنك المركزي أن يعيد خصم السندات المنشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر، كما يمكن تحديد هذه العملية على أن لا تتعدى ثلاث سنوات في خصم تطور نشاط السوق النقدية، يؤسس قانون النقد والقرض عمليات السوق المفتوحة (*open market*) المتمثلة في بيع وشراء السندات العمومية. إلى جانب ذلك تم وضع حد لعلاقة التبعية السابقة بين البنك المركزي والخزينة وهذا بتحديد سقف لكشف الحساب الجاري بنسبة 10% من إجمالي إيرادات الخزينة للسنة المالية المنقضية، كما تم تحديد آجال قصوى مدتها 15 سنة لإعادة تسديد الديون المستحقة للبنك المركزي على الخزينة.²

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1962-1990

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات والتي ترجع الى طبيعة الاقتصاد المنتهج الذي ينعكس اسلوب ادارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموما وبالسياسة النقدية بصفة خاصة ومن اجل

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 201

² طاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 201

مسايرة هذه التطورات الحاصلة وتحقيق الأهداف المنشودة قامت الجزائر بعدة اصلاحات حيث نحاول ابراز أهم معالم السياسة النقدية في تلك الاصلاحات. ومن أجل ذلك خصص هذا المطلب لمعرفة مسار تطور السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1962-2000 وذلك لتقسيم هذه الفترة الى ثلاث فترات كالآتي:

الفرع الاول: السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1962-1970

إن الحديث على سياسة نقدية خلال هذه الفترة فيه الكثير من التجني لعدة أسباب منها: حداثة استقلال البلد، عدم اكتمال البناء المالي والمصرفي، والتبعية للمؤسسات المالية والاقتصادية للمحتل. وقد تميزت هذه الفترة بأنها كرسست لبناء الأجهزة المالية بدءا بالبنك المركزي سنة 1962، كما لعبت الخزينة في هذه الفترة دورا مباشرا في تمويل القطاع الفلاحي إلى حدود 1964، وكذا القطاع الصناعي عن طريق الأموال التي سيسيرها الصندوق الجزائري للتنمية، خاصة وأن هذه الفترة تميزت بضعف موارد التمويل. ولقد كان للخزينة الدور الأساسي في تمويل الاقتصاد الوطني بواسطة القروض المتوسطة والطويلة الأجل وبقي للجهاز البنكي دور التمويل بواسطة القروض القصيرة الأجل.¹

الفرع الثاني: السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1971-1985.

عرفت هذه الفترة إصلاحا ماليا سنة 1971، والذي عد منعرجا حاسما لبداية بوادر لعب السياسة النقدية دورا في عملية تمويل الاقتصاد الوطني، وهذا لا يعني أننا سوف نرى الجهاز المصرفي يلعب كامل صلاحياته في إدارة النقد لان تقييم مسار هذه الفترة يمكن أن يظهر لنا ما يلي:²

- تمويل الاستثمارات عن طريق الخزينة العمومية.
- إعطاء الجهاز المصرفي دورا في عملية التمويل .
- الاعتماد على الإصدار النقدي في تمويل الاستثمارات .
- ضعف عملية تعبئة الادخار الوطني .
- الخزينة كمحور لعملية تمويل الاقتصاد الوطني واقتصار الجهاز البنكي على تغطية عجز الميزانية.
- لم يكن سعر الصرف يلعب دوره نتيجة تحديده إداريا.

¹ محمود حميدات ،مرجع سابق ص 133.

² الطاهر لطرش .مرجع سابق ص 176.

إن الحكم على أن السياسة النقدية لم تكن تلعب دورا أساسيا في هذه الفترة يمكن أن نعززه بما يلي: لم تجد المؤسسات الوطنية صعوبة للحصول على القروض، بل كانت العملية آلية دون النظر إلى الجوانب المالية وقدرة السداد وغيرها من الحسابات الاقتصادية، إذ يكفي أن يعتمد المشروع ضمن ما عرف بالمخطط الوطني للاستثمارات ليحصل على القروض اللازمة لإنجازه وهو ما افقد البنوك دورها، إضافة إلى أنها كانت تخضع إلى تعليمات وزارة المالية. أي أن البنك المركزي منح له هامش ضيق تمثل في تلبية احتياجات الخزينة العمومية من خلال التسبيقات التي يقدمها، أضف إلى مختلف القروض التي كانت تمنحها البنوك غير مؤكدة الاسترجاع وهو ما يدعم غياب سياسة قرضية بالمعنى الحقيقي. وفي هذه الفترة حددت السلطة النقدية من خلال ما يسمى بمجلس النقد والقرض، وتمثلت مهامه¹:

- دراسة طبيعة، حجم وكلفة القروض في إطار المخططات وبرامج التنمية الاقتصادية.
- مراقبة تطور الكتلة النقدية من خلال مراقبة تطور القرض وتوازن الجهاز المصرفي.

إن هذه الصلاحيات هي من صميم المهام التقليدية لأي بنك مركزي و هو ما جعله ينحسر في المهام الإدارية ولم يعد معها يلعب غير وظيفة الإصدار والمطلوبة من الاقتصاد الوطني عن طريق الخزينة العمومية، أي أن هذه العملية أصبحت آلية دون تدخل وتوظيف أدوات السياسة النقدية لتسيير الكتلة النقدية وضبط تمويل الاقتصاد الوطني حسب المعايير الاقتصادية وما يعزز ذلك²:

- إلزام البنك المركزي بتقديم تسبيقات للحسابات الجارية لتمويل قروض البنوك القصيرة المدى الموجهة للاستغلال.
- إعادة الخصم الآلية لدى بنك الجزائر لتمويل القروض المتوسطة المدى و قد حدد سعر الخصم إداريا عند مستوى ضعيف قدر ب: 2.75% وهذا عمل على تكثيف العملية لإعادة تمويل البنوك وجعل عملية إصدار البنوك دون معنى و بلا حدود.
- غياب السوق النقدية والمالية لإعادة تمويل البنوك.

¹ الأمر رقم 71-74 الصادر في 30 جوان 1971.

² عياش قويدر، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية مداخلية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة الشلف 2004.

– ضعف معدلات الفائدة المدينة عند مستويات تتراوح ما بين 3,14% و 4,12% وهو ما اضعف عملية تعبئة الادخار¹.

الفرع الثالث: السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1986-1989.

تميزت هذه الفترة ب:²

- مواصلة ضعف الجهاز البنكي من خلال عدم إمكانيته تعبئة الادخار والموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني وقد بلغ مستوى النقدية خارج الجهاز المصرفي سنة 1990 معدل 49,7% من M 1 ، وهذا كله أدى إلى الاعتماد كلية على البنك المركزي في تمويل القروض.
- نقص السيولة الكافية لدى البنوك للقيام بعمليات التمويل وكثر استخدام التمويل بالسحب على المكشوف كشكل من أشكال القرض الرئيسية.
- عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة تخفيضات متواصلة، ففي سنة 1986 كان بمعدل 6.5% إلى سنة 1990 بمعدل 22% ، وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدلات الاستثمار من 36,5% من الناتج الوطني ما بين 89/80 إلى 29,7% ما بين 89/85 إضافة إلى المديونية التي امتصت الفائض المحقق في الميزان التجاري.

– المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2000

في هذا الصدد نتطرق الى اهم مميزات السياسة النقدية وتوجهاتها.

الفرع الأول: مميزات السياسة النقدية بعد صدور قانون 90-10

يمكن اعتبار أن القانون 90-10 الصادر في 14 ابريل 1990 مرحلة فاصلة بين حقبتين مر بهما مجمل الاقتصاد الجزائري بالانتقال من مرحلة الاقتصاد المركزي إلى مرحلة اقتصاد السوق، مما يستدعي استعمال أدوات أداء جديدة على مستوى كل السياسات ومنها السياسة النقدية التي تميزت ب:

¹ Mourad Goumiri, *l'offre de la monnaie en Algérie*, Alger, édition ENAG, 1997, p. 96.

² صندوق النقد العربي، *السياسة النقدية في الدول العربية*، أبو ظبي، 1996، ص.307.

1. استقلالية السلطة النقدية: ويمكن أن يظهر لنا التطور الحاصل بين ما كنا نراه في المرحلة الأولى وما جاء به هذا القانون من خلال المهام والأهداف التي انيطت بها هذه السلطة¹، ويمكن القول أن هذه الاستقلالية نسبية حسب ما يصفها الأستاذ محمد الشريف ايلمان ومحل نقاش واختلاف كما سنرى أكثر لاحقاً، وتنص المادة 11 من القانون 90-10 على أن " البنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"².

2. الفصل بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي: إن النظام البنكي ذو المستوى الواحد الذي كان سائداً أدى إلى التداخل بين الوظيفتين وخضع فيه الإصدار لقرار الاستثمار. كما أن السياسة الميزانية لم تكن مستقلة عن قرار الاستثمار، حيث لعبت الخزينة العمومية من قبل هذا القانون دور الممول للاستثمارات الطويلة الأجل، ولم تؤد بالتالي السياسة النقدية دورها، وتظهر ملامح الدور السلبي للسياسة النقدية في ذلك التوسع النقدي غير مضبوط، إذ انتقل حجم النقود المتداولة من 118 مليار دج سنة 1980 إلى 420,2 مليار دج عام 1990، كما وصل متوسط نمو الكتلة النقدية سنوياً إلى 26%³.

3. إبعاد الخزينة عن الائتمان: إن تمويل عجز الخزينة بواسطة الجهاز البنكي من خلال التسيقات المقدمة جعل الدين العمومي يصل إلى حدود 108 مليار دج في نهاية 1989 اتجاه البنك المركزي و 10 مليارات دج اتجاه البنوك التجارية أي نسبة 45% من مجموع الدين العمومي الداخلي، وقد حدد القانون الجديد فترة 15 سنة للخزينة لتسديد هذه التسيقات. كما أبعاد القانون الجديد الخزينة عن دور تمويل الاستثمارات العمومية الطويلة المدى للمؤسسات المستقلة وأصبح ذلك من مهام البنوك عن طريق الإقراض.

4. تحديد العلاقة بين بنك الجزائر والجهاز التنفيذي: ألزم الترتيب الجديد الحكومة استشارة البنك المركزي في الأمور المالية والنقدية، واقتراح هذا الأخير أي إجراء يمكنه التأثير إيجابياً على ميزان

¹ محمود حميدات ، مدخل مرجع سابق، ص.144.

² Mohamed chérif Ilmane, Transition de l'économie algérienne vue l'économie de marché, BA, 1991P.31.

³ عياش قويدر، مرجع سبق ذكره، ص. 165.

المدفوعات وإخبار الحكومة بكل ما له تأثير على الاستقرار النقدي، كما حدد القانون علاقات البنك مع الهيئات الخارجية من خلال عقد الاتفاقات الدولية المتعلقة بالدفع والصرف والمقاصة¹.

الفرع الثاني: توجهات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون 90-10.

تعد الفترة ما بين سنتي 1990-1993 من أكثر المراحل نقصا للسيولة ذلك ما دفع الجزائر الى توقيع اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. الهدف منها الحصول على السيولة ونظرا لشح السيولة في هذه الفترة طبقت السلطات النقدية سياسة تشدد مالي تتميز بمايلي:

1. مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة .
2. تحرير الاسعار.
3. تخفيض قيمة الدينار.
4. تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الاموال الاجنبية .

إلا أنه تم التراجع عن هذه السياسة باتباع سياسة نقدية توسعية فتم اصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية وتمويل صندوق اعادة التقييم الذي انشئ خصيصا لتمويل اعادة هيكلة المؤسسات العامة. وكان لنهج اصدار النقود الذي انتهجته الجزائر في الفترة السابقة أثار سلبية بحيث بلغ التضخم أعلى مستوياته فتم تغيير اتجاه السياسة النقدية في هذه الفترة حيث تم اتباع سياسة نقدية انكماشية فلجأت السلطات الجزائرية مرة اخرى الى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين لابرام اتفاقية في اطار برنامج التعديل الهيكلي مرت بمرحلتين الشبث الهيكلي والتعديل الهيكلي بحيث تميزت مرحلة الشبث الهيكلي بالحد من توسع الكتلة النقدية وتخفيض قيمة الدينار قصد تقليص الفرق بين اسعار الصرف الرسمية وكذا في السوق السوداء تحقيق نمو مستقر ومقبول من الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 و 6% سنة 1995 ومع احداث مناصب شغل لامتصاص البطالة. وتحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم اقل من 10%.²

أما مرحلة التعديل الهيكلي والتي تمتد من 1995 الى 1998 تسعى من خلالها السلطات الى اعادة الاستقرار النقدي ويهدف هذا البرنامج الى:³

— تحقيق نمو اقتصادي في اطار الاستقرار المالي

¹ المادة 57 من قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 14/04/1990.

² عياش قويدر، مرجع سبق ذكره، ص. 166.

³ عزى لخضر، مرجع سابق ص 156.

الفصل الثاني: البنك المركزي الجزائري ودوره في المحافظة على استقرار العرض النقدي للفترة 2000-

2015

- العمل على استقرار اسعار الصرف. وانشاء سوق ما بين البنوك .
- تخفيض العجز في الميزان الجاري الخارجي .
- التحضير لانشاء سوق للاوراق المالية .

ومن النتائج المترتبة عن هذا البرنامج ما يلي :

1. ارتفاع احتياطي الصرف من 1.1 مليار دولار سنة 1994 الى 7 مليار دولار سنة 1998 ويمكن

تقديم تطور احتياطي الصرف خلال هذه الفترة من الجدور التالي .

الجدول رقم 1 : احتياطي الصرف من 1994 الى 2000 بالمليار دولار الامريكي

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
احتياطي الصرف	1.1	2.3	4.5	8.3	7	4.7	12.5

المصدر LA Banque d algerie.bulltin statistique de la banque d algerie 1962-2000

2. انخفاض في سعر صرف الدينار فم 36 دج/دولار سنة 1994 الى 58 دج/دولار اي انخفاض بنسبة

61 % ويمكن تبيان تطور سعر الصرف من سنة 1994 الى 2000 في الجدول التالي :

الجدول رقم 2 : سعر الصرف من 1994 الى 2000 بالمليار دولار امريكي.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	36	47.6	54.1	57.6	58.8	66.6	75.3

المصدر LA Banque d algerie.bulltin statistique de la banque d 2000-1964 algerie

3. ارتفاع المديونية الخارجية من 29.49 مليار دولار سنة 1994 الى 30.47 مليار دولار سنة 1998

لتنخفض سنة 1999 الى 28.3 مليار وسنة 2000 الى 25 مليار دولار. والجدول التالي يظهر تطور

الكديونية ونسبة خدمة الدين .

الجدول رقم 3 : تطور المديونية ونسبة خدمة الدين من 1994 الى 2000 بالمليار دولار اميركي.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المديونية الخارجية	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.3	25

الفصل الثاني: البنك المركزي الجزائري ودوره في المحافظة على استقرار العرض النقدي للفترة 2000-

2015

19.8	39.1	47.5	30.3	30.9	38.8	47.1	نسبة خدمة الدين %
------	------	------	------	------	------	------	-------------------

المصدر: LA Banque d algerie.bulltin statistique de la banque d 1964-2000
algerie

4. انخفاض معدل التضخم من 29 % سنة 1994 الى 5 % سنة 1998. والجدول الموالي يوضح انخفاض معدلات التضخم لهذه الفترة .

الجدول رقم 4: معدلات التضخم من 1994 الى 2000 .

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم %	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3

المصدر LA Banque d algerie.bulltin statistique de la banque d algerie2000-1962

المبحث الثاني: دور أدوات السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي

خلال الفترة 2000-2015

ينتقل أثر السياسة النقدية باستعمال أدوات مباشرة وغير مباشرة ومن اجل بلوغ أهداف السياسة النقدية يتبنى البنك المركزي استراتيجية ابتداءا باختيار اداة من ادوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي فالوسيط فالنهائي لذلك فقد خصصنا هذا المبحث لمعرفة اثر انعكاس السياسة النقدية على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة من سنة 2000 الى غاية سنة 2015 وذلك من خلال المطلب الاول الذي خصصناه لمعرفة تطور العرض النقدي في الجزائر اما المطلب الثاني فقد خصصناه لمعرفة ادوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر للتاثير على العرض النقدي.

المطلب الاول: تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

في هذا المطلب يتم عرض أهمية تعريف وقياس العرض النقدي وتطوره في الجزائر ما بين سنة 2000 وسنة 2015.

الفرع الأول: أهمية تعريف وقياس العرض النقدي

نظرا لان العرض النقدي وأحد من أهم الكليات الاقتصادية وأن التغيرات فيه وفي معدل نموه تؤثر على

المتغيرات الاقتصادية الاخرى كان من الضروري معرفة وقياس العرض النقدي كما يلي:

1. مفهوم العرض النقدي: يختلف المفهوم العام للعرض النقدي من بلد الى بلد آخر وذلك حسب تطوره الاقتصادي وتطور الجهاز المصرفي وهو ما توضحه المفاهيم والتعاريف المتدرجة للعرض النقدي اذ يمكن تعريف عرض النقود بصفة عامة على انه كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة¹. وعليه فان عرض النقود يتمثل في كافة اشكال النقود التي بحوزة الافراد والمؤسسات والتي تختلف اشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد. هذا التطور هو ما افرز عدة مفاهيم للعرض النقدي او كما يسمية بعض الاقتصاديين بمقاييس العرض النقدي وهي:
2. المفهوم بالمعنى الضيق للعرض النقدي M1 : تعرف M1 بأنها مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة والتي تشمل على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي بالاضافة الى الودائع الجارية او تحت الطلب
3. المفهوم بالمعنى الواسع للعرض النقدي M2 : يعتبر M2 تعريفا اوسع للعرض النقدي والذي يتكون من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية اضافة الى اشباه النقود او الودائع لاجل أي ان $M2 = M1 + \text{الودائع لاجل}$.
4. المفهوم بالمعنى الاوسع للعرض النقدي M3 : وهو توسيع في تعريف عرض النقود خصوصا في الدول المتقدمة نتيجة تقدم العادات المصرفية ووعي الافراد بذلك وعليه فأن:

M3 يشمل عرض النقود بالمعنى الواسع M2 + الودائع الادخارية لدى مصارف الادخار خارج البنوك التجارية. وهناك من الاقتصاديين من يضيف تعاريف اوسع للعرض النقدي الناتج عن التطور الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة هي: M4 حيث ان $M4 = M3 + \text{شهادات الودائع القابلة للتفاوض}$. وايضا M5 حيث ان $M5 = M4 + 100000$ شهادة ودائع قابلة للتفاوض. مع الاشارة إلى أنه ليس هناك اجماع عام حول هذه

¹ أكرم حداد مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الاولى دار وائل للنشر عمان 2005، ص 85

الفصل الثاني: البنك المركزي الجزائري ودوره في المحافظة على استقرار العرض النقدي للفترة 2000-

2015

المجمعات ما بين الدول . كما ان تحديد هذه المجمعات النقدية تعد من اهم المشكلات التي تتعرض لها السلطات النقدية في مختلف الدول.¹

الفرع الثاني: تحليل تطور العرض النقدي في الجزائر بين سنتي 2000-2015

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 بارتباطها بالاوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي اثرت على سياسة عرض النقود وفيما يلي تحليلات لتطور العرض النقدي لهذه الفترة:

الجدول رقم 5: جدول تطور العرض النقدي ومكوناته في الجزائر 2000-2015

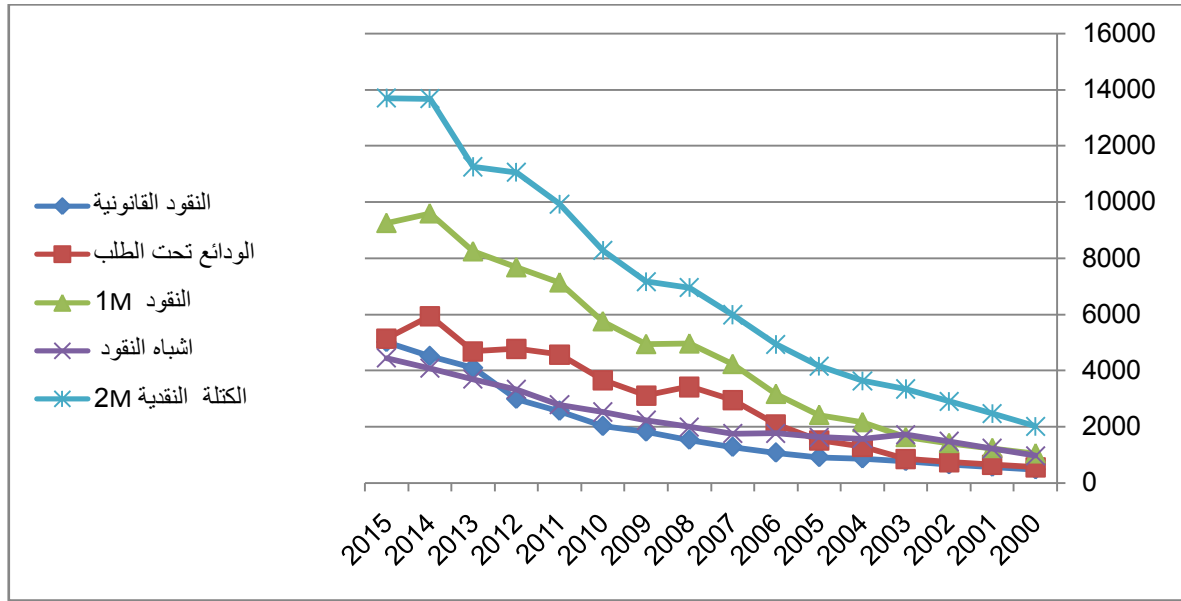
سرعة تداول النقود PIB/M2	سيولة الاقتصاد M2/PIB	الناتج الوطني	الكتلة النقدية M2	اشباه النقود	النقود M1	الودائع تحت الطلب	النقود القانونية	
2.48	49.04	4123.5	2022.5	974.35	1048.18	563.7	484.52	2000
1.72	58.1	4257.2	2473.5	1235.0	1238.5	661.3	577.15	2001
1.56	63.88	4541.9	2901.53	1485.2	1416.34	751.6	664.68	2002
1.57	63.68	5266.82	3354.42	1724.02	1630.38	849.0	781.4	2003
1.64	61.00	6175.5	3644.3	1577.5	2160.6	1291.3	874.34	2004
1.56	55.0	7564.2	4157.6	1636.2	2421.4	1516.5	921.0	2005
1.7	58.0	8512.2	4933.7	1766.1	3167.6	2096.4	1081.4	2006
1.37	63.7	9408.3	5994.6	1761	4233.6	2949.1	1284.5	2007
1.59	63.0	11042.8	6955.9	1991	4964.9	3424.9	1540	2008
1.4	71.5	10034.3	7173.1	2228.9	4944.2	3114.8	1829.4	2009
1.46	68.7	12049.5	8280.7	2524.3	5756.4	3657.8	2028.6	2010
1.45	69.0	14384.8	9929.2	2787.5	7141.7	4570.2	2571.5	2011
1.46	68.48	16160.0	11067.6	3333.6	7681.86	4776.34	2997.2	2012
1.6	67.64	16643.8	11258.4	3691.7	8249.8	4687.25	4103.45	2013
1.25	79.55	17205.1	13686.7	4083.7	9603.0	5944.1	4524.16	2014
1.22	81.57	16799.2	13704.5	4443.4	9261.1	5153.1	5023.45	2015

المصدر :

LA Banque d algerie.bulltin statistique de la banque d algerie. statistique.monetaires 1974 et statistique.de la balance des paiements 1992-2015.decembre .2015

¹أكرم حداد مشهور، مرجع سابق ص 146.

الشكل رقم 1: عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 2000-2015



من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول .

في فترة 2000-2002 في هذه الفترة ونتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية الى 13 % سنة 2000 مقابل 14.9% سنة 1998 نتيجة اتباع سياسة التقشف الصارمة اضافة الى خفض عجز الميزانية وتجميد اجور العمال وتقليص حجم الانفاق العام.

أما سنة 2001 فقد شهدت اعلى نسبة نمو للكتلة النقدية فقد قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.3% أي ان الكتلة النقدية قد زادت بمقدار 414.3 مليار دينار في ظرف سنة واحدة . ولعل سبب الزيادة في الكتلة النقدية في سنة 2001 يعود الى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي اقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برامج الانعاش الاقتصادي وبرامج تنمية الجنوب.

أما الفترة الممتدة بين 2005 و 2007 فقد زاد نمو العرض النقدي حسب ما اكده بنك الجزائر حيث أكد ان تدفقات النقد القانوني الاوراق والقطع النقدية بلغ حوالي 200 مليار دينار سنة 2007 مقابل 161.8 مليار سنة 2006 أي ما يعادل نمو 40% من تدفقات النقد القانوني بين سنتي 2006 و 2007 ومن جانب اخر اوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242.16 مليار دج

خلال شهر سبتمبر 2007 مقابل 1092.1 مليار دج مع نهاية شهر سبتمبر 2006 مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية والسيولة النقدية لدى البنوك¹.

ويرجع ذلك إلى:

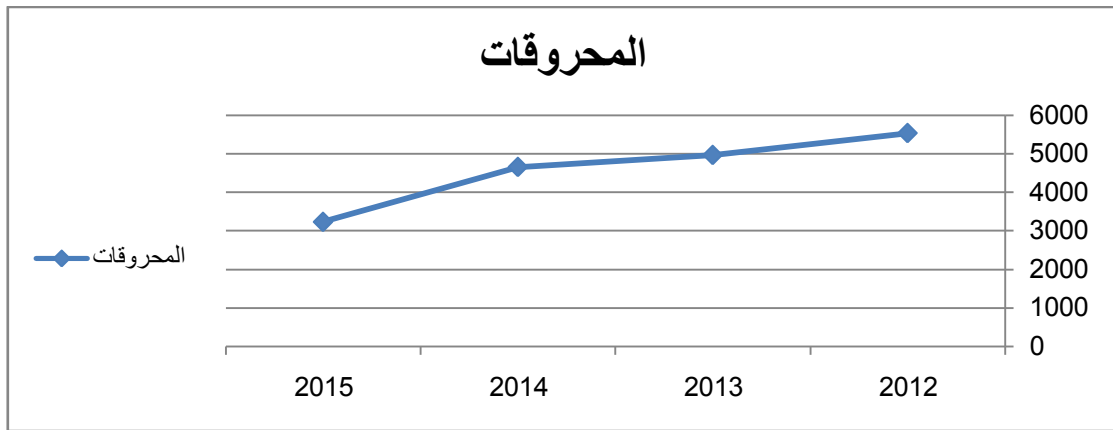
- تسجيل عمليات سحب كبيرة بين سنتي 2005 و 2006 ولم تعد الى المسالك البنكية .
 - تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1.6 و 1.3 كما انه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للاوراق النقدية .وتداولها خارج المسالك البنكية
 - تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تبييض الاموال .
- وأوضح بنك الجزائر انه سجلت الحركة النقدية ضخما من الاوراق النقدية الجديدة بقيمة 154.638 مليار دج للاشهر التسعة الاولى من سنة 2007 سيما في بريد الجزائر. ومن سنة 2007 الى سنة 2010 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود ويرجع ذلك لسببين رئيسيين . الاول وكما اشارت اليه تقرير بنك الجزائر هو التاثر بالازمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الاصول الخارجية الى 6.23% سنة 2009 مقارنة ب 38.18 % سنة 2008. اما السبب الثاني فيعود الى انخفاض او تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424.9 مليار د سنة 2008 الى 3114.8 مليار دج سنة 2009 أي انخفاض بمعدل 9.05 وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك في خلق الائتمان أي اشباه النقود.

ليبدأ بعد ذلك من سنة 2010 العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الازمة المالية في اميركا وارتفاع اسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الاصول الخارجية ليلعب معدل نمو العرض النقدي نهاية سنة 2010 نسبة 15.4 % بعدما كان 3.2 % سنة 2009 وكذا نمو الودائع تحت الطلب واشباه النقود . أما بين سنتي 2011 و 2013 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بفارق 4.5 عن سنة 2010 أي بمعدل نمو فاق 19.9 % ونجد هذا التحسن في ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74.10% من العرض النقدي في الاقتصاد والذي بلغ 9929.2 مليار دينار وازيادة فاقت 1648.5 مليار دينار عن سنة 2010 بينما تراجع معدل نمو

¹ محمد لكصاسي ، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012. مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني مارس 2013.

العرض النقدي خلال سنة 2012 لينخفض معدل النمو من 19.9 % الى 11.46 % اذ بلغ مستوى العرض النقدي مبلغ 11067.6 مليار دينار وقد ارجع محافظ البنك المركزي ذلك الى التأثير بالازمة الاوروبية وانخفاض حجم صافي الاصول الخارجية التي تعتبر المصدر الاساسي للانشاء النقدي. أما السنتين الاخيرتين 2014 و 2015 فقد شهد انخفاض في نمو العرض النقدي و يرجع ذلك إلى الأتھيار السريع لأسعار المحروقات، الذي تم تسجيله منذ بداية السداسي الثاني لسنة 2014، ما تسبب في تراجع محسوس لمستوى عائدات صادرات المحروقات. في السياق ذاته أكدت الجهات المعنية أن الانعكاسات السلبية لآتھيار أسعار النفط سنتي 2014 و 2015. أثرت على المعروض النقدي لاعتبار اعتمادية الاقتصاد بشكل كبير على قطاع المحروقات. والشكل البياني التالي يوضح انخفاض المحروقات للسنوات ما بين 2012 و 2015.

الشكل رقم 2 : ايرادات المحروقات للسنوات 2012 الى 2015



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 33 مارس 2016.

من خلال الشكل نلاحظ انخفاض كبير وملحوظ في قطاع المحروقات حيث اصبحت ايرادات المحروقات سنة 2013 تساوي 4968.0 مليار دينار بعدما كانت في 2012 تساوي 5536.4 مليار دينار إما في سنتين الاخيرتين فقد انخفضت الى حد بعيد وصل سنة 2015 الى 3233.6 مليار دينار مما اثر بشكل سلبي على المعروض النقدي في الاقتصاد الجزائري .

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر للفترة 2000-2015

نتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر للتحكم في العرض النقدي بالتركيز على تلك التي استعملها خلال فترة الدراسة 2000-2015 لتتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة السوق النقدية والمصرفية وفي ما يلي سنتطرق إلى هذه الأدوات بنوع من التفصيل:

الفرع الأول: معدل اعادة الخصم:

يعتبر أحد الأدوات في السياسة النقدية يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان اذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل اعادة خصم خاص بكل قطاع ولكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل اعادة الخصم والذي يتم تغييره كل 12 شهرا تقريبا ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده¹ وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجمعات النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت ادوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الاهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي وفي بداية كل ثلاثي يرمج بنك الجزائر المبالغ الاجمالية القصوى التي تكون قابلة لاعادة الخصم. والجدول الموالي يوضح تطور معدلات اعادة الخصم للفترة 2000-2015:

¹ المادة 41 من الامر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003.

الجدول رقم 6 : معدل اعادة الخصم للفترة 2000-2015

المعدل %	الى غاية	ابتداء من
7.5	2000/20/21	2000/1/27
6.5	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/31	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	2015/12/31	2004/03/07

المصدر: 19. op.cit. page 33. bulletin statistique trimestriel. banque d algérie .

حسب الجدول نلاحظ ان معدل اعادة الخصم في انخفاض تدريجي حيث كان في سنة 2000 يقدر بنسبة 7.5% لينخفض الى 6.5 % سنة 2002 بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى اعادة تمويلها لدى بنك الجزائر من 170.5 مليار دج سنة 2000 الى 102.9 مليار دج في جوان 2001 وقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية ولكن هذا الانخفاض في معدل اعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار لتعادله مع معدل الفائدة المدين وفي سنة 2002 استمر معدل اعادة الخصم في الانخفاض ليصل الى 5.5% وانعدم في هذه السنة اعادة تمويل من طرف لدى البنوك لبنك الجزائر وما يؤكد ذلك هو ارتفاع ودائعها الى 298.4 مليار دج.

ونفس الشيء حدث في سنة 2003 و 2004 فأستمر انخفاض معدل اعادة الخصم الى 4.5 % و4% وبقي هذا المعدل ثابت الى غاية يومنا هذا ويعد هذا مؤشر جيدا ويعبر عن التحسن في مستويات التضخم. وانعدام اعادة التمويل لدى بنك الجزائر والتي اصبحت لا تلجأ اليه البنوك منذ سنة 2002 بسبب السيولة الزائدة التي اصبحت تتوفر عليها مما جعل ودائعها تتضاعف لدى بنك الجزائر الى 611 مليار دج في سنة 2003 و673 مليار دج سنة 2004 و 732 مليار دج في سنة 2005 و 1146.9 مليار دج سنة 2006 واستمرت في الارتفاع الى أن وصلت في سنة 2015 الى 4918 مليار دج.¹

¹ أكن لونيس .مرجع سابق ص190.

الفرع الثاني : الاحتياطي الاجباري:

ألزمت المادة 93 من قانون النقد والقرض البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين احتياطي يحسب اما من مجموع الودائع او لجزء منها وما من مجمل توظيفاتها او لجزء منها ويسمى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الاجباري والذي مبدئيا لا يمكن ان يتجاوز 28 % من المبلغ الذي أستعمل كأساس للحساب . كما يمكن لبنك الجزائر أن يرفع هذه النسبة عندما تدفعه الضرورة لذلك وكل نقص في قيمة الاحتياطي القانوني لاي بنك¹ سيعرضه لغرامة يومية بنسبة 1% من هذا النقص . ويحق للبنك المعاقب أن يقدم طعنا للغرفة التجارية في المحكمة العليا أو لمجلس الدولة. وقام بنك الجزائر لأول مرة بفرض احتياطي قانوني بنسبة 2.5 % في اكتوبر 1994 من الودائع المصرفية من دون الودائع بالعملات الصعبة غير انها لم تطبق فعليا وبقيت بدون تطبيق إلى غاية أبريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك الا انها تبقى الاداة الوحيدة والتقليدية في حوزة بنك الجزائر لكن الامر رقم 03-11 ألغى المادة 93 من قانون 90-10 الذي وضع هذه الاداة دون التكفل بها من جانب آخر.

وبالفعل ينص القانون الجديد على ادوات السياسة النقدية ما عدا الاحتياطي الاجباري. ونظرا لاهمية هذه الاداة باعتبارها الضمان الاول للمودع وأداة فعالة للسياسة النقدية اذا استعملت بحزم وبالتالي كان على مجلس النقد والقرض اعادة ادراجها وهو ما يقر عليه القانون رقم 04-20 المؤرخ في 12/03/2004 وبالفعل اذ اقتصر الأمر على ذلك وتكون الفقرة ج من المادة 62 من الامر 03-11 كافية كإطار قانوني. ابتداء من افريل 2001 دخلت حيز التنفيذ والتي لا تختلف كفياتها العملية عما هو معمول به في الدول الاخرى ولذلك نجد هذه النسبة انتقلت من 3% في فيفري 2001 الى 4.25 % سنة 2002 ثم الى 6.25 % سنة 2003 ثم الى 6.5 % سنة 2004 . وبقيت هذه النسبة بدون تغيير لمدة ثلاث سنوات 2005-2006-2007 ولم يتم تغيير هذه النسبة الى غاية ديسمبر 2007 وفقا للتعليمه رقم 07-13 المؤرخة في 24/12/2007 التي عدلت التعليمه رقم 04-02 المتعلقة بنظام الاحتياطي الاجباري حيث ارتفعت النسبة من 6.5 % الى 8% وكان التغيير الاخير الذي ادلى به بنك الجزائر في التعليمه رقم 09-03 المؤرخة بتاريخ 25/02/2009 المعدلة والمكملة للتعليمه رقم 08-02 المؤرخة بتاريخ 11/03/2008 المتعلقة بنظم الاحتياطي الاجباري هذه التعليمه اوضحت معدل المكافأة التي يمنحها بنك الجزائر للبنوك مقابل الاحتياطي الاجباري بـ 0.5 % مقابل

¹ نفس المرجع السابق، ص: 191.

الفصل الثاني: البنك المركزي الجزائري ودوره في المحافظة على استقرار العرض النقدي للفترة 2000-

2015

0.75% التي كانت سابقا. واستقرت هذه النسبة خلال سنتي 2010 و 2011 عند نسبة 9% وشهدت ارتفاعا سنة 2012 حيث اصبحت 11% واستقرار عند معدل 12% للسنوات 2013 و 2014 و 2015 والجدول التالي يوضح التغيرات في نسبة الاحتياطي الاجباري.

وقد استعملت هذه الاداة بكيفية نشيطة تماشيا والتطور والارتفاع المسجل في نسبة الاحتياطي القانوني الناجم عن الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية وعلى ضوء ذلك وصلت ودائع البنوك باسم الاحتياطي القانوني الى 642.2 مليار دج في 2002 مقابل 554.9 مليار دج نهاية 2001 و 1133.0 مليار دج في 2004 و 1240 مليار دج في نهاية 2005 ثم 1760.6 مليار دج في نهاية 2006 ثم 2570.4 مليار دج 2007 و 2755.0 مليار دج و 2956.3 مليار دج في سنتي 2008 و 2009 على الترتيب ووصلت في نهاية¹ 2010 الى 3125.3 مليار دج وكل من 3536.2, 3380.2, 3537.5 . 4434.8 مليار دج للسنوات 2011 2012 2013 و 2014 على الترتيب وشهدت سنة 2015 انخفاضا في الودائع ويرجع ذلك الى انخفاض اسعار النفط وتقليل تقديم الودائع للبنوك حيث وصلت الودائع الى 3891.7 مليار دج .

الجدول رقم 7 : تغيرات نسبة الاحتياطي الاجباري بين سنتي 2000-2015

السنة	النسبة %
2000	3
2001	3
2002	4.25
2003	6.25
2004	6.5
2005	6.5
2006	6.5
2007	6.5
2008	8
2009	8

¹ أكن لونيس .مرجع سابق ص 191-192.

9	2010
9	2011
11	2012
12	2013
12	2014
12	2015

banque d algérie .bulletin statistique trimestriel.n33 .2015.op.cit.page 17

الفرع الثالث: استرجاع السيولة وعمليات الأمانة .

تتمثل أداة استرجاع السيولة في الايداع الطوعي والاختياري لفئات الودائع لدى بنك الجزائر وما يميز هذه الاداة أنها أكثر مرونة من الاحتياطات الاجبارية حيث يمك تعديلها يوما بعد يوم وليست اجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك امكانية تسيير سيولته ،وتساهم هذه الاداة في امتصاص كمية السيولة الفائضة، وتعتبر عنصر التنظيم الاكثر فعالية خلال السنوات الاخيرة ¹. تم دخول هذه الاداة حيز التطبيق بموجب التعليم رقم 2002/02 الصادرة في 11 افريل 2002 والتي أدخل بموجبها أسلوب استرجاع السيولة ل 7 أيام ضمن أساليب تدخل البنك المركزي الجزائري في السوق النقدية ،ليتم تدعيمها لاحقا بأسلوب استرجاع السيولة ل ثلاثة أشهر من أوت 2005. وبموجب هذا الاسلوب يعلن بنك الجزائر عن رغبته في امتصاص السيولة من السوق النقدية عن طريق المناقصة وذلك بعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يعين من طرف بنك الجزائر نفسه ².

عمليات الامانة

يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لتوفير السيولة بتعديل معدل الفائدة المتفاوض عليه، ويحدد مبلغ هذا التدخل بناء على الوضع الذي يتصوره والمقاييس التي يحددها وتقوم على مبدأ يتمثل في أن كل بنك مقترض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقرض، بمعنى هي عمليات مضمونة

¹ أكن لونيس .مرجع سابق ص 193 .

² بقيق ليلي أسهان .ألية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية .أطروحة دكتوراة غير منشورة .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقود مالية وبنوك .جامعة تلمسان . السنة الجامعية 2014-2015 ص 345.

تعتمد على التسليم أو التنازل مؤقتا عن السندات مقابل دين، أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم اجراء العملية وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض، وعند انقضاء أجل القرض يرجع البنك المقرض السندات للبنك المقترض، حيث أنه لم يتم استعمال عمليا الامانة الا في شكل ضخ السيولة رغم أنها ذات اتجاهين، ولذلك ومنذ أن عرف النظام المصرفي فائضا في السيولة فهي لم تستخدم¹.

المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي للفترة 2000-2015.

في هذا الصدد سنتطرق الى دور السياسة النقدية في تحقيق اهدافها النهائية في الجزائر خلال 2000-2015.

الفرع الأول : تحقيق استقرار الأسعار والتحكم في التضخم

يعتبر هدف استقرار الاسعار أحد اهداف السياسة النقدية في الجزائر وأن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة وطبقا لما ينص عليه قانوني 90-10 و 03-11 غير ان بنك الجزائر لم يأخذ في عين الاعتبار سوى استقرار الاسعار كهدف وجاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2003 كما يلي: ان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الاسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر اسعار الاستهلاك وقد أعيدت صياغة هذه الخلاصة في التقرير الأخير كما يلي : أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار من خلال استقرار الاسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر اسعار الاستهلاك. أن مستوى الاسعار المعبر عنها بمؤشر الاسعار الموجهة للاستهلاك لمدينة الجزائر يشير الى تباطؤ الاسعار الملاحظ بعد أن كان الاتجاه نحو التراجع بنسبة 0.34 % سنة 2000 و 1.42 % سنة 2002 و 2.58 % سنة 2003 ليرتفع سنة 2004 الى 3.97 % وهذا الارتفاع في الاسعار راجع الى ارتفاع اسعار النقل والاتصال بنسبة 10.7 % في الجزائر العاصمة و 11.2 % على المستوى الوطني وأسعار التغذية بـ 3.7 % و 4.9 % على المستوى الوطني و 3.6 % بالنسبة لمختلف المواد في الجزائر العاصمة و 3.9 % على مستوى الوطن.² نلاحظ أنه في سنة 2003 قد حققت السياسة النقدية معدل للتضخم أقل بقليل من المعدل المستهدف 03% حيث بلغ نسبة 2.58 % ثم واصل في الارتفاع الى أن وصل

¹ أكن لونيس .مرجع سابق ص 195 .

² راتول، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010. مجلة بحوث اقتصادية عربية . العدد 66 . لبنان 2014 .

الفصل الثاني: البنك المركزي الجزائري ودوره في المحافظة على استقرار العرض النقدي للفترة 2000-

2015

الى معدل 3.97 % سنة 2004 اي أعغلى من المعدل المستهدف بنسبة 24.4 % ثم سجل انخفاضاً في سنة 2005 ليصل الى 1.38 % أين بقي المعدل المستهدف 03 % الى جانب هذا تم أيضا استهداف لمعدل نمو الكتلة النقدية بين 14.8 % و 15.5 % حيث تم تحقيق هدف السياسة النقدية نتيجة استعمال ادوات غير مباشرة للسياسة النقدية . سجلت الاسعار الموجهة للاستهلاك انتعاشا في الارتفاع منذ 2006 بحيث انتقل معدل التضخم من 2.31 % سنة 2006 الى 3.68 % ، 4.86 % و 5.74 % في السنوات 2007 ، 2008 و 2009 على الترتيب . ثم انخفض سنة 2010 الى 3.9 % ثم عاودت في الارتفاع سنة 2011 الى 4.5 % وأستمر معدل التضخم في الارتفاع سنة 2012 ليصل الى أعلى نسبة 8.89 % وهذا يعود الى ضخ كمية كبيرة من النقود داخل الاقتصاد دون أن يقابلها إنتاج حقيقي وذلك بسبب زيادة الاجور الذي قامت به الدولة سنة 2012 ثم عاود التضخم الى الانخفاض 3.3 % ، 3.4 % و 4.5 % للسنوات 2013 ، 2014 ، و 2015 وهذا يدل على محاولات الجادة للبنك المركزي على ضبط التضخم والجدول التالي يوضح تطول معدلات التضخم في الجزائر.¹

الجدول رقم 8 : تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000 الى 2015

السنوات	معدل التضخم
2000	0.34
2001	4.23
2002	1.42
2003	2.58
2004	3.97
2005	1.38
2006	2.31
2007	3.68
2008	4.86

¹ محمد راتول، مرجع سابق ص ص 117-118

2015

5.74	2009
3.9	2010
4.5	2011
8.89	2012
3.3	2013
3.5	2014
4.5	2015

le rapport annuel banque d algérie.page 23.

وقد اعتمد البنك المركزي على عدة أساليب للسياسة النقدية لمكافحة التضخم يمكن ابرازها فيما يلي¹:

- رفع نسب الفوائد على الائتمان الممنوح وذلك قصد تخفيض من الطلب على القروض واللجوء الى اعادة التمويل.
- الرفع من الاحتياطات الاجبارية للبنوك لدى بنك الجزائر بدافع التقليل من حجم الكتلة النقدية .
- التخفيض من العملة الوطنية حتى يتمكن بنك الجزائر من امتصاص النقود الزائدة عن حاجيات الاقتصاد الوطني عن طريق تحطيم العملة الصعبة التي ترفع اسعارها مقابل الدينار الجزائري .

وبهذا فقد عرفت معدلات التضخم تراجعا بعد الارتفاع الذي شهدته سنة 2012 وذلك من خلال

الاسباب

التالية:

- برنامج الاصلاحات الاقتصادية الذي اسفر عن تسريح حوالي 350 ألف عامل .
- الضغط على الطلب عن طريق توجيه 80 % من الايرادات لتسديد الديون.
- تقليص الاجور الحقيقية الى أكثر من 30 %.

¹ عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة دكتوراة غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية فرع نقود مالة وبنوك، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005/2006، ص 329-

الفرع الثاني: استقرار سعر الصرف:

يهدف بنك الجزائر من خلال تدخله في سوق الصرف الى تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها ، ولتحقيق هذا الاستقرار يقوم بنك الجزائر بالعمليات التالية:¹

- توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد ويسهر على تحسين التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف .
- شراء أو بيع أو خصم أو إعادة خصم سندات الدفع المحررة بالعملة الاجنبية .
- تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف.
- التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف .
- ادارة وتوظيف احتياطات الصرف.
- الاقتراض والاكتتاب بسندات مالية محررة بعملات اجنبية ومسعرة بأنظام .

وتكمن آلية بنك الجزائر في تسيير احتياطات الصرف في: حيث يقوم بنك الجزائر بأدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل وذلك بيعا أو شراء حسب حاجة الطلب والعرض عليها واستخدامها في عمليات التجارة الدولية ويعمل ايضا على استقرار قيمة سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية . ويتم ذلك من خلال الاستثمار في صناديق الاوراق المالية خاصة في الخارج بمعدل عائد قدره حاليا 2 % وكذلك استثمارها في شكل سندات لها هامش كبير من الضمانات المقدمة للجزائر . ويعمل بنك الجزائر على تحقيق هدف تعويض تكلفة الفرصة البديلة بادارة حافظة الاوراق المالية ادارة مريحة دون أن يعرض احتياطاته للخطر . وكذا يعمل على تنويع العملات المشكلة للاحتياطات لتجنب المخاطر الناجمة على تقلب أسعار العملات وذلك باختيار عملات مقبولة يكثر استعمالها في الساحة الدولية . والشكل الموالي يبين تطورات سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي.²

الجدول رقم 9 : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 2000-2015

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدولار	75.26	77.26	79.68	77.36	72.06	73.36	72.64	69.36
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015

¹ بونيك هدى ، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المرتبطة بالخارج ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، العدد8، 2010 ص111.

² نفس المرجع ص 112.

100.46	80.56	79.38	77.55	72.85	74.31	72.64	64.58	الدولار
--------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	---------

المصدر : 20 .op.cit.page 20 .bulletin statistique trimestriel.n33 .banque d algérie

واصل بنك الجزائر خلال السنوات اتباع السياسة النشطة لسعر الصرف بمعنى التعويم المدار بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار صرف العملة الصعبة الرئيسية خصوصا في سنة 2013 التي حملت في طياتها ضغوط قوية على عملة البلدان الناشئة ففي ظرف كهذا هدف تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك الى الحفاظ على الاستقرار المالي الخارجي .

وإذا كانت الجزائر من الدول النفطية قد استفادت من ارتفاع أسعار المحروقات لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدل النمو ومعدل البطالة، فإنها لا تزال تتأثر لضربات مالية موجعة جزّاء تقلبات أسعار الصرف في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل 97% من قيمة مجمل الصادرات، كما أن احتياطي الجزائر من العملة الأجنبية موزع بين نسبة 55% بالأورو، وحوالي 45% بالدولار. وفي غضون ذلك تكشف التعاملات في البورصات العالمية ارتفاع عملة الأورو قياسا بالدولار في الوقت الذي سجّل فيه النفط مستوى قياسي ثم انخفض، فهذه المعطيات تسهم في تكريس عدة عوامل للاقتصاد الوطني:¹

1. زيادة الإيرادات النفطية للجزائر نتيجة تصدير البرميل بسعر مرتفع
2. هذه الزيادة تتراجع كون العملة المدفوع بها هي الدولار الذي عرف تدهور مقابل الأورو
3. ارتفاع سعر الأورو وهي العملة التي تسدد بها الجزائر وارداتها تسهم في تراجع جني الأرباح جزّاء ارتفاع سعر النفط
4. ارتفاع أسعار المحروقات ستزيد من تكلفة فاتورة الواردات الجزائرية من سلع غذائية وتجهيزات الإنتاج (ارتفاع تكلفة الطاقة والنقل... إلخ).

¹ بوحنيك هدى، مرجع سابق ص 112.

- لجأت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة على إنشاء نظامها المصرفي ومحاولة التخلص من التبعية الفرنسية وكمرحلة أولية بدأت بإنشاء البنك المركزي على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وأسند اليه مجموعه من المهام المحدودة كمنعه من التعامل مع الخواص مثلا وارتباطه الوثيق بالخزينة العمومية. وقد مر بنك الجزائر بمجموعة من الاصلاحات سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به والتي اعتبر فيها الاصلاح الأهم المتعلق بالنقد والقرض سنة 1990 الذي غير كثيرا من عمل وتوجه النظام الجزائري نحو الأفضل. أما من ناحية السياسة النقدية فلم تشهد تطبيقا فعليا قبل الاصلاح الكبير في 1990 حيث تم العمل بها واستعمال أدواتها للتأثير على العرض النقدي بعد 1990 وعملت على تحقيق اهدافها كما هو الحال في بقية الدول.
- تسعى السياسة الاقتصادية المطبقة على مستوى بنك الجزائر جاهدة الى تحقيق الاستقرار النقدي وذلك من خلال التحكم في المعروض النقدي الذي شهد تطورا ملحوظا في الجزائر وذلك باستعمال مجموعة من الادوات المطبقة فعليا في الجزائر كاعادة الخصم واستعمال أداة استرجاع السيولة لامتناس فائض السيولة في سوق النقد بشكل فعلي والتحكم في التضخم. وأيضا تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف الى تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها وذلك بمجموعة من العمليات كإشراء وبيع السندات المحررة بالعملة الاجنبية وادارة وتوظيف احتياطات الصرف. وكل هذا يعتبر تدعيما للاستقرار النقدي للبلد ككل .



الخاتمة العامة

I. الخلاصة العامة:

تطرقنا من خلال بحثنا الذي يتكون من فصلين الفصل النظري المتمثل في معرفة الجانب النظري للسياسة النقدية بشكل عام وكذا الجانب النظري للبنك المركزي، أما الفصل التطبيقي فقد ارتأينا الى البنك المركزي الجزائري والتطورات التي مر بها بعد الاستقلال، وكذا توجهات السياسة النقدية لنفس الفترة وذلك للاجابة على الاشكالية الرئيسية المتمثلة في ما هو دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر وذلك من خلال استخدام ادوات السياسة النقدية؟

تم التطرق في الفصل النظري إلى البنك المركزي فقد ظهرت البنوك المركزية منذ القدم وذلك للحاجة لتلقي كافة الأطراف المصرفية الأخرى للدولة ولكن ظهرت أهم وظائف البنك المركزي في البنوك التجارية التي كان لها سبق الظهور تاريخيا، وأصبحت بحكم التطور مركزا للنظام النقدي والمصرفي للبلد . ويتمتع البنك المركزي بالعديد من الخصائص من أهمها أنه ينفرد دون غيره من البنوك في كونه مؤسسة عامة تنظم عمل باقي البنوك وتشرف عليه وتشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفيذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة أي انه تابع للدولة العامل بها ولا يكون ملكا للخواص ويسعى الى تحقيق المصلحة العامة دون الربح.

يهدف البنك المركزي في المقام الأول إلى تدعيم النظام النقدي للدولة والإشراف على الأوجه المختلفة للنشاط المصرفي، وفي سبيل ذلك فهو يقوم بمجموعة من الوظائف الأساسية والتي تتمثل بدرجة أولى اصدار اوراق البنكوت وقيامه بدور بنك الدولة ومستشارها وكذا قيامه بعمليات المقاصة بين البنوك و الرقابة على الأئتمان ويجب على البنك المركزي التمتع بقدر من الاستقلالية لتمكنه من القيام بوظائفه على أكمل وجه. وتعد السياسة النقدية الوسيلة التي يعتمدها البنك المركزي في السيطرة على العرض النقدي داخل الاقتصاد والتحكم فيها بحيث تتمثل هذه الأخيرة في مجموعة من القواعد والوسائل الأساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة وذلك من خلال نوعين من الأدوات الكمية كسعر اعادة الخصم الذي من خلاله يتحكم البنك المركزي في كمية النقد داخل البنوك التجارية من خلال رفعه وحفظه وكذا سياسة السوق المفتوحة لامتصاص السيولة من الاقتصاد وذلك عبر قنوات لهذه السياسة يتبعها البنك للوصول الى أهدافه الوسيطة ومن ثم النهائية.

أما في الفصل التطبيقي فقد تم التطرق إلى حالة بنك الجزائر الذي أنشأ بعد الاستقلال وكذا تطبيقه للسياسة النقدية التي مرت بعدة اصلاحات أهمها ما جاء في سنة 1990 المعروف بقانون النقد والقرض الذي بين المسار الصحيح لهذه السياسة واستخدامها للتأثير على تحديات التي مرت بها الجزائر من تقلبات في اسعار الصرف وكذا معدلات التضخم و باستخدام أدوات سياسة نقدية غير مباشرة على وجه الخصوص كاسترجاع السيولة التي تمكنت من خلالها السلطات النقدية من امتصاص النقد في حالة استوجب ذلك وشهد عرض النقود في الجزائر بعد ذلك تطور ملحوظ بفضل الجهود المبذولة من طرف البنك المركزي.

II. نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال ما تقدم في البحث استطاع الباحث اختبار فرضيات البحث، ويتضح ذلك على النحو التالي:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** والتي تفترض اقتصار دور السياسة النقدية على الحد من التضخم، فقد أثبت عدم صحتها وذلك لكون امتداد دور السياسة النقدية إلى تحقيق غايات أخرى منها استقرار سعر الصرف.
- **بالنسبة للفرضية الثانية:** والتي تفترض أن السياسة النقدية في الجزائر فعالة في تحقيق أهدافها من خلال جميع أدواتها. فقد أثبتت عدم صحتها وذلك لعدم اعتماد بنك الجزائر على جميع ادوات السياسة النقدية المطبقة في باقي الدول ومن امثلته ذلك عدم اعتماده على سياسة السوق المفتوحة لعدم الوصول إلى جهاز مصرفي كامل ومنظم.

III. نتائج البحث:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب البحث، ومن خلال دراستنا لفصليه، توصلنا على النتائج التالية:

1. البنك المركزي في معظم الدول يعتبر المؤسسة التي تمثل السلطة النقدية وتمارس سلطاتها ويستمد رمزيتها كسلطة نقدية انطلاقا من احتكاره لاصدار النقود القانونية التي تشكل الأساس المادي لسيولة الاقتصاد.
2. تتمثل السياسة النقدية في دوات كمية وهي أدوات مباشرة يعتمدها البنك المركزي على التأثير في عرض النقود، ويوجد أيضا أدوات كيفية أو نوعية وهي أدوات غير مباشرة يعتمدها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان.
3. مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من الاصلاحات التي طورت من فعاليتها، ويكمن الإصلاح الكبير في 90-10 أهم اصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية التي ارتقت بالاقتصاد الوطني.

4. اسدعمال البنك المركزي لأدوات غير مباشرة بصفة كبيرة أدى الى التحكم في المعروض النقدي وتجاوز عدة صعوبات.

5. السيطرة النسبية لبنك الجزائر على مستويات التضخم وتقلبات سعر الصرف من خلال عدة سياسات اتبعتها خلال القرن الواحد والعشرين. بالرغم من وجود الاحتياجات التي لاتزال بحاجة اليها للسيطرة المطلقة.

VI التوصيات: قد خلص البحث إلى تقديم بعض التوصيات والاقتراحات، والتي قد تساهم في عملية ادارة البنك المركزي للسياسة النقدية في الجزائر والحفاظ على الاستقرار النقدي من خلالها، وهو ما يأتي ذكره في ما يلي:

1. ضرورة مواصلة الاصلاحات لمواكبة التطورات الحاصلة في الانظمة المصرفية الحديثة واتباع معايير لجنة بازل الأخير للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار النقدي
2. استقطاب خبراء أجنبيون للحصول على الخبرة في ادارة السياسة النقدية .
3. محاولة تعديل هيكل النظام المصرفي وبالأخص البنوك ومحاولة اعطاءها الطابع الخاص لتحقيق المنافسة.
4. اللجوء الى تطبيق السياسات التي تم اهمالها من طرف البنك المركزي بعد اعادة الهيكلة كسياسة السوق المفتوحة.
5. على البنك المركزي اجبار البنوك التجارية على تطبيق الحوكمة.
6. تطبيق الصيرفة الالكترونية بشكل كبير في القطاعات المصرفية وذلك لتسهيل الزبون على التعامل مع البنوك لانه المصدر الأساسي لأموالها.
7. إنشاء لجان مستقلة داخل البنوك للمراقبة في تطبيق عمل السياسة النقدية.

IV. آفاق البحث:

تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جدية بالدراسة والبحث لتكون إشكاليات بحوث ودراسات أخرى، على سبيل المثال: ما مدى تأثير سياسة أستهداف التضخم على المعروض النقدي في الجزائر؟

وما مدى تأثير سياسة استرجاع السيولة على المعروض النقدي في الجزائر؟

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

1- كتب

1. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي ، الدار الجامعية ،مصر 2013.
2. يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014.
3. أمينة طوفان ، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية سوريا ،2005،
4. عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر ، 2003،
5. صبحي تاديس قريصة- مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان، 1983.
6. م،أ،ج، دي كوك ، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة ، لبنان ،1987.
7. محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار التعليم الجامعي، مصر ، 2015،
8. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2001.
9. سعيد سامي الحلاق - محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2010،
10. رشاد العصار- رياض الحلبي، النقود والبنوك ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
11. أسامة محمد الفولي - مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.
12. عادل أحمد حشيش، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، لبنان، 1993،
13. سهير معتوق، استقلالية البنك المركزي المصري، مجلة كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 2002،
14. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الأردن، 2006،
15. عبد المنعم سيد على، اقتصادات النقود والمصارف، الدار الأكاديمية للنشر، الاردن، 1988.
16. صبحي تادرس قريصة - محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية ، لبنان، 1983.
17. مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1985.
18. أحمد جامع ، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية ، مصر، 1990،
19. وحيد مهدي عامر، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2010،
20. محمود حميدات .مدخل التحليل النقدي. ديوان المطبوعات الجامعية 1996.
21. الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك .دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية.ديوان المطبوعات الجامعية.طبعة 2
22. أكرم حداد مشهور هزلول .النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري . الطبعة الاولى دار وائل للنشر عمان 2005.
23. شاكر القزويني. محاضرات في اقتصاد البنوك .ديوان المطبوعات الجامعية. ط 4 .الجزائر 1998.

2- رسائل وأطروحات:

24. أكن لونييس.السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 .رسالة ماجستير غير منشورة .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .تخصص نقود وبنوك.جامعة الجزائر .السنة الجامعية 2010-2011.

25. بن لدغم فتحي. ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراة غير منشورة . كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية . تخصص نقود بنوك ومالية . جامعة تلمسان . السنة الجامعية 2011-2012 .

26. عزي لخضر، السوق الموازية و تدهور الدينار الجزائري، رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . تخصص مالية وبنوك ، جامعة الجزائر. السنة الجامعية 1995-1996 .

27. بقيق ليلي أسهمان . ألية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية . أطروحة دكتوراة غير منشورة . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . تخصص نقود مالية وبنوك . جامعة تلمسان . السنة الجامعية 2014-2015 .

28. عبد الله منصوري ، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح ، أطروحة دكتوراة غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية فرع نقود مالة وبنوك ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2005/2006 .

3- تقارير ، نشرات:

29. صندوق النقد العربي، السياسة النقدية في الدول العربية، أبو ظبي، 1996 .

30. محمد لكصاسي ، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012 . مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني مارس 2013 .

31. النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 33 مارس 2016 .

4- جرائد ومجلات .

32. راتول، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 . بحوث اقتصادية عربية . العدد 66 . لبنان 2014 .

33. بوحنيك هدى ، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المرتبطة بالخارج ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، العدد 8 ، 2010 .

5- قوانين وتشريعات وأوامر .

34. الأمر رقم 71-74 الصادر في 30 جوان 1971 .

35. المادة 57 من قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 14/04/1990 .

36. المادة 41 من الامر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 .

ثانيا : مراجع باللغة الاجنبية:

1- كتب .

1. ammour benhalima . le système bancaire algerien texte et realite. Edition DAHLEB. ALGER. 2001
2. abdelkrim sadeg. le système bancaire algerien. la nouvelle reglementation. edition imprimerie ABEN . alger. 2004.

3. Mourad Goumiri,, l'offre de la monnaie en Algérie, Alger, édition ENAG, 1997.
4. Mohamed chérif Ilmane, Transition de l'économie algérienne vue l'économie de marché, BA. 1991

2- نشرات، تقارير .

1. Bank of algeria. bulltin statistique de la bank d algerie.s.monetaire 1964-2000.
2. Bank of algeria. bulltin statistique de la bank d algerie.s.monetaire 2000-2005 et s.de la balance des paiements 2000-2015.
3. banque d algérie .bulletin statistique trimestriel.n33 .
4. .le rapport annuel banque d algérie.2010-2015

ثالثا : المواقع الإلكترونية .

1. موقع بنك الجزائر.

<http://www.bank-of-algeria.dz/>

2. موقع الديوان الوطني للإحصائيات.

<http://www.ons.dz/>